مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

دور شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية في تصدير البصل المجفف (١٩٧٤-١٩٨٦م)

د. محمد سعد الدين سيد عبد الرحمن

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

بكلية الآداب جامعة أسيوط

مدخل:

شجعت الحكومة المصرية في ثلاثينيات القرن العشرين زيادة صادرات الحاصلات الزراعية الحقلية بخلاف القطن؛ لتخفيف أضرار اعتماد الاقتصاد المصري على تصدير محصول واحد؛ لذلك شهدت مصر حينئذ بداية تنويع صادرات الحاصلات الزراعية(١)، ومنها تصدير البصل الخام إلى الدول الأوروبية عن طريق رجال القطاع الخاص الوطني فى أواخر ثلاثينيات القرن العشرين، ثم أعقب ذلك ظهور صناعة تجفيف البصل فى مصر وتصديره؛ بعدما اكتشاف هؤلاء المصدرين -أثناء عملية الفرز- وجود بصل طازج غير صالح للتصدير، وهو ما أطلقوا عليه مُسمى "النقضة"، فقاموا بإنشاء مصانع لتجفيف هذه النقضة فى موانىء التصدير؛ لتصديرها على هيئة "بصل مجفف"(٢).

يُصنف البصل المجفف على أنه من السلع تامة الصنع، واحتل - فترة البحث- المرتبة الأولى في الصناعة التحويلية من المنتجات الزراعية، وجاء في المرتبة الخامسة على جميع السلع تامة الصنع، واقتربت أهميته التصديرية من أنواع من النسيج(٣).

أما عن شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية فهي من ضمن شركات القطاع العام، التي طالبت بإنشائها في سوهاج الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة في ١٦ فبراير ١٩٦٠م؛ بهدف تجفيف الحاصلات الزراعية وتصديرها(٤)، ووافقت الجهات المعنية حينئذ(٥)، وصدر القرار الجمهوري رقم ٩١٨ لسنة ١٩٦٠م بتأسيسها كشركة مساهمة مصرية(٦)، برأس مال بلغ ٣٠٠ ألف جنيه(٧)، وُزعت على ١٥٠ سهمًا نقديًا(٨).

وعُين الدكتور حسين عارف كأول رئيس وعضو منتدب لمجلس إدارة شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية بسوهاج، بموجب القرار الجمهوري رقم ١٨٤١ لسنة ١٩٦٠م(٩)، استجابة لترشيحه من قِبل وزير الصناعة المركزي ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لتنفيذ السنوات الخمس للصناعة(١٠).

وفي ١٩ أغسطس ١٩٦٣م أصدر وزير الصناعة قراره رقم ٨٨٩ بدمج "شركة بورسعيد للتجفيف" و" شركة المصانع المصرية للتجفيف "شربيط" في شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية بسوهاج(١١)، وفى عام ١٩٧٤م تم دمج "شركة الإسكندرية للتجفيف"(١٢) فى شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية، فبلغ عدد المصانع التابعة الأخيرة -حينئذ - ثمانية مصانع موزعة على سوهاج، وكفر الدوار، والإسكندرية، وبورسعيد(١٣)، وصلت

طاقتهم الإنتاجية إلى سبعة أطنان من المنتجات المجففة[١٤]، ومن أجل ذلك بدأ البحث ١٩٧٤م؛ لأنه العام الذي شهد دمج جميع شركات التجفيف التابعة للقطاع العام في شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى كونه العام الذي شهد انطلاق سياسة الانفتاح الاقتصادي[١٥]، وما ترتب عليها من آثار على نشاط الشركة، وتوقف الباحث عند عام ١٩٨٥م/ ١٩٨٦؛ لأن المرحلة التالية منذ ١٩٨٦/١٩٨٧م وحتى ١٩٩١/١٩٩٢م شهد الاقتصاد المصري مجموعة إجراءات للإصلاح الجزئي والإصلاح الشامل غيرت المناخ الاقتصادي والقوانين الحاكمة لعمل الشركة وجميع شركات القطاع العام.

ظلت شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية بسوهاج تابعة منذ إنشائها لمؤسسة الصناعات الغذائية بوزارة الصناعة، حتى أُلغي نظام المؤسسات العامة فى عام ١٩٧٥م[١٦]، فانتقلت تبعيتها إلى المجلس الأعلى لقطاع التجارة الخارجية[١٧]، ثم تبعت هيئة القطاع العام للتجارة الخارجية في عام ١٩٨٣م، بموجب القرار الجمهوري لإنشاء الهيئة رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٨٣م، بتاريخ ١٥ من ديسمبر ١٩٨٣م[١٨].

أولًا- تصنيع الشركة للبصل المجفف.

قام النشاط الرئيس لشركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية على تجفيف محصول البصل، وتصديره إلى الخارج، إلى جانب تجفيف بعض المنتجات الزراعية الأخرى، مثل: الثوم، والجزر، واللفت، والكرات، من خلال مصانع الشركة الثمانية المنتشرة بالإسكندرية والوجه القبلي[١٩].

وقد شكل إنتاج الشركة من البصل المجفف أكثر من ٩٠% من جملة إنتاجها، وتراوحت نسبة إنتاج الشركة من البصل المجفف من إجمالي الإنتاج المصري للبصل والخضروات المجففة ما بين ٨٥%- ٩٥% [٢٠]، وقد خُصصت معظم كميات البصل المجفف- المُصنعة بمعرفة شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية والقطاع الخاص- للتصدير، وبيعت البقية إلى القوات المسلحة المصرية[٢١].

وفيما يلي توضيح لكيفية حصول الشركة على البصل الطازج اللازم لعملية التجفيف ومراحل تصنيع البصل المُجفف.

١-الحصول على المادة الخام.

تركزت زراعة البصل في محافظات الصعيد: سوهاج، وأسيوط، والمنيا، وبني سويف[٢٢]، وقد حصلت الشركة على البصل اللازم لعملية التصنيع من الأنواع التي لم تصلح للتصدير طازجة، والتي تؤزعت بين صناعة التجفيف والاستهلاك المنزلي[٢٣]، وقد شملت هذه الأنواع: البصل الشتوي بنوعيه الفتيل[٢٤] والسبعيني[٢٥]، والبصل المقور[٢٦]، والبصل البحيري[٢٧].

قامت الشركة بشراء البصل المقور، والبصل البحيري مباشرة من المزارعين بأسعار السوق الحر، والتزم المزارعون بتسليم إنتاجهم إلى أقرب مجمع تابع لشركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية، كما اشترت الأخيرة البصل الفتيل والسبعيني بأسعار التسويق التعاوني الذي خضعت له هذه النوعية من البصل منذ عام ١٩٦١/ ١٩٦٢م وحتى نهاية فترة البحث[٢٨]؛ بهدف حماية المنتجين من تقلبات أسعار الأسواق المحلية والخارجية[٢٩]، إلى جانب الإشراف على زراعته، وتوريده للجمعيات عن طريق لجان إشرافية تكونت من الاتحاد الاشتراكي والمشرف الزراعي[٣٠].

وقد تولى نظام التسويق التعاوني متابعة المساحات المنزرعة بالبصل، وتوقعات إنتاجه، وحدد مواصفات الرتب وأسعارها التي تُسلَّم بها إلى الجمعيات الزراعية، وحدد الكميات الواجب تسليمها إلى شركات القطاع العام (النصر لتجفيف المنتجات الزراعية، وشركتا القطاع العام التجارية النيل لتصدير الحاصلات الزراعية[٣١]، والوادي لتصدير الحاصلات الزراعية[٣٢]، وعُهد لمهندسي الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات[٣٣]– كجهة حيادية بين المنتجين والشركات – مهمة فرز البصل لتوزيعه بين الرتب المختلفة[٣٤].

كانت شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية تحصل على احتياجاتها للتصنيع في إطار نظام التسويق التعاوني عن طريق التعاون بين بنك التسليف وجمعية منتجي البصل والثوم، في مقابل تقاضي الأخيرة عمولة من الشركة بلغت ٢٥ قرشًا عن كل طن مورد، وتولى بنك التسليف إنشاء مجمعات البصل بمناطق الإنتاج، ومحاسبة المنتجين، ثم كانت شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية تنقل كميات البصل من المجمعات إلى أرصفة السكة الحديد؛ لنقله بالقطارات إلى محطات "الفرز والتدريج والتعبئة"[٣٥].

وبالإضافة لما سبق حصلت شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية على البصل الفتيل الطازج من شركات القطاع العامة الزراعية المتخصصة في تصدير البصل، وهما: شركة الوادي لتصدير الحاصلات الزراعية، وشركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية؛ حيث أُلزمت هاتان الشركتان -وفقًا للتسويق التعاوني - بتسليم "النقضة" الباقية من التصدير إلى شركة النصر للتجفيف؛ لتشغيل مصانعها، بالاتفاق على سعره بينهما[٣٦].

قامت الشركة باستغلال كميات البصل الطازج غير الصالحة في صناعة التجفيف في استخراج زيت البصل[٣٧] منها منذ عام ١٩٧٥م [٣٨].

٢- مراحل تصنيع الشركة للبصل المجفف.

مرت عملية صناعة البصل المجفف بمراحل ثلاث، الأولى: مرحلة الفرز والتعبئة، وتولت بعض النسوة العاملات عملية فرز البصل أثناء مروره على "السير"[٣٩]، ثم تلى ذلك مرحلة التشغيل، والتي بدأت بغسل البصل، ثم تقشيره، وأسندت الشركة هذه المهمة لمقاولين احتكروا عمالة التقشير حينئذ[٤٠]، ثم تجفيف البصل بحيث لا تزيد نسبة الرطوبة به عن ٤ %؛ منعًا لتوفر بيئة مناسبة لنمو الحشرات الموجودة على البصل، والمرحلة الثالثة: التخزين تمهيدًا للتصدير، فكانت الشركة تضع البصل عقب تجفيفه في حاويات، ثم تعبئته في عبوات من البولي ايثلين؛ لضمان عدم ثقب الحشرات لها، ثم ربط أكياس البصل المجفف بالدوبار وفقًا لرغبة العملاء[٤١].

وكانت آلات مصانع شركة النصر للتجفيف الثمانية- فيما عدا مصنع سوهاج- قديمة ومستهلكة، وعملت بأساليب تجفيف عتيقة، احتاجت إلى مجهود يدوي شاق لتشغيلها، وبالتالي احتاجت إلى عدد ضخم من العمال؛ فبلغ عدد العاملين فى مواسم الإنتاج حوالي ٣ آلاف عامل، منهم ألف عامل دائم، والباقون موسميون، وقد أدى زيادة الاعتماد على العمالة اليدوية إلى زيادة الكميات المهدرة أثناء عملية التقشير والتقطيع، والتعبئة، بالإضافة إلى التأثير على جودة إنتاج مصانع التجفيف؛ وهو ما دفع بالشركة إلى تطوير آلات مصانعها، فأنشأت خطوطًا مستحدثة أتوماتيكية لتجفيف البصل في عام ١٩٨١م، وذلك بإمكانات الشركة الذاتية، وداخل ورشها، وبلغ عدد خطوط التجفيف ١٤ خطًا، تم تركيبها ببعض مصانع الشركة، ثم قامت الشركة بتصنيع عشرة خطوط أخرى، مما أدى إلى تراجع عدد العمالة، وارتفاع مواصفات الإنتاج، مما ترتب عليه ارتفاع متوسط سعر

بيع طن البصل المجفف من ٨٠٠ دولار إلى ٢٠٠٠ دولار، وزادت أسعار صادرات الشركة في بعض السنوات عن سعر الانطلاق الذي حددته لجنة البت[٤٢].

كما قامت الشركة بتصنيع ماكينة لتقشير البصل آليا بمصنع كفر سليم بالبحيرة عام ١٩٨٣م، أنتجت يوميًا خمسة أطنان من البصل المقشور، وصنَّعت أخرى بمصنع النيل بالإسكندرية[٤٣]، وقضت بذلك على احتكار مقاولي عمالة التقشير اليدوي[٤٤].

واشترت الشركة غلاية بخارية مستعملة من إحدى الشركات بدمنهور؛ لاستعمالها في عملية تجفيف البصل، ونقلتها إلى مصنع الحضرة بالإسكندرية، وأجرت عليها تعديلات بمعرفة مهندس الشركة الاستشاري [٤٥].

وعلى ذلك، فقد حاولت الشركة تطوير مصانعها بقدر ما توفر لديها من موارد ذاتية؛ ثم طلبت إدارة الشركة من الدولة في عام ١٩٨١م إدراج استثمارات خلال السنوات الأربع ١٩٨٢-١٩٨٥م؛ لتنفيذ خطوط الإنتاج ووحدات التجفيف الحديثة بمصانعها[٤٦]. لكن لم يجد الباحث استجابة لطلب الشركة حتى نهاية فترة البحث.

كما طلبت شركة النصر للتجفيف في عام ١٩٨٢م من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية شراء مصنع قديم للبلح امتلكته محافظة الوادي الجديد[٤٧]؛ لتحويله إلى مصنع تجفيف للبصل داخل المحافظة [٤٨]، لكن لم يُبت في شراء المصنع من عدمه حتى نهاية فترة البحث.

وقد بلغت الطاقة الإنتاجية القصوى لشركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية خمسة آلاف طن مجفف خلال الموسم الرئيس للبصل الشتوي، الذي امتد من مايو إلى آخر أكتوبر من كل عام، احتاجت فيها الشركة إلى ٥٠ ألف طن بصل طازج، واستغلت شهري نوفمبر وديسمبر في صيانة مصانعها خلال فترة توقفها عن العمل؛ استعدادًا لموسم البصل المقور، الذي بدأ في يناير من كل عام[٤٩]، والذي حصلت عليه الشركة من المزارعين بمنطقتي سوهاج ومغاغة، وكانت تكلفة شرائه أقل كثيرًا من تكلفة البصل الفتيل الخام؛ بسبب ارتفاع سعر البصل الشتوي؛ نتيجة الالتزام بسعر التسويق التعاوني[٥٠].

ثانيًا- تصدير الشركة البصل المجفف.

شملت خطوات تصدير البصل المجفف، تحديد أسعار التصدير وفقًا لكل رتبة، والكميات المُصدرة في الفترة (١٩٧٤-١٩٨٦م)، والأسواق الخارجية التي صدرت إليها الشركة البصل المجفف.

١- تحديد رتب البصل المجفف وأسعاره.

كانت السلطات المصرية تُقسم السلع المصدرة إلى مرتبتين أو أكثر؛ تبعًا لمجموع العيوب فيها، مع إطلاق مسميات محددة على كل رتبة[٥١]، وبشأن البصل المجفف، فقد تولت الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات مراقبة توافر المواصفات القياسية عند التصدير، والتي حددت عدة رتب للبصل المجفف، وهي: رتبة الشرائح، والرتبة الممتازة، ورتبة الاستاندرد، ورتبة المسحوق(البودرة)، ورتبة المخالف، وحددت لكل رتبة - خاصة الرتب الثلاث الأُول - مواصفات محددة، وإذا لم تتوفر هذه المواصفات تُعد الرتبة مخالفة، وتُرفق بالإنتاج المصدر شهادة فحصها مُبينًا بها الرتبة[٥٢]، وتولت لجان البت السلعية[٥٣] حتى عام ١٩٨٣م تحديد سعر الانطلاق لتصدير البصل المجفف[٥٤]؛ بناءً على ارتفاع تكاليف الإنتاج، وأسعاره المحلية أكثر من ارتباطها بالأسعار العالمية[٥٥].

وقد أنشأت شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية معملًا مركزيًا في عام ١٩٧٨م؛ لفحص البصل قبل شحنه وفقًا للمواصفات القياسية، وأصدر المعمل شهادة بنتيجة الفحص، وتميز فحصه بالدقة؛ لذا تطابقت شهاداته بالنسبة لفحص البصل المجفف مع نتائج فحص الهيئة العامة للصادرات والواردات، وهو ما أدى إلى تقليل خسائر الشركة[٥٦].

وقد خضع إنتاج الشركة من البصل المجفف لفحص كل من: هيئة الرقابة على الصادرات والواردات، والحجز الزراعي؛ لاستخراج تراخيص بالشحن إلى الخارج[٥٧]، ولم تخل عملية التصدير من إجراءات طويلة متعددة، وتداخل اختصاصات الأجهزة الرسمية بين كل من: هيئة الرقابة على الصادرات والواردات، ومصلحة الجمارك، والرقابة الصناعية، والحجر الزراعي، ومن صور ذلك، تكرار عملية فحص الرسالة الواحدة من قِبل هذه الجهات؛ للتأكد من توافر المواصفات المقررة، وخلو الإنتاج من الآفات[٥٨].

٢- صادرات الشركة من البصل المجفف (١٩٧٤-١٩٨٦).

جدول تطور صادرات شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية من البصل المجفف[٥٩].

السنة	الكمية / طن	القيمة / مليون جنيه
١٩٧٤	٣,٠٠٠	١,٥
١٩٧٥	٣,٥٧٣	١,٩
١٩٧٦	٥,١٣٩	٢,٢
١٩٧٧	٦,٨٨٦	٣,٨
١٩٧٨	٦,٦٨٥	٤
١٩٧٩	٥,٨٨٥	٥,١
١٩٨١/١٩٨٠	٦,٣٥١	٥,٩
١٩٨٢/١٩٨١	٦,٨١٦	٦,٩
١٩٨٣/١٩٨٢	٦,٠٠٠	٨,٤٧٣ (*)
١٩٨٣/ ١٩٨٤	٦,٥٠٠	٩
١٩٨٥/١٩٨٤	٦,٠٠٠	١٢
١٩٨٦/١٩٨٥	٧,٣٩٠	٨
الإجمالي	٧٠,٢٢٥	٣٥,٨٠٦

يُلاحظ من الجدول تذبذب إنتاج الشركة خلال الفترة من ١٩٧٤-١٩٨٥/ ١٩٨٦م، فعلى الرغم من ارتفاع إنتاج الشركة من ثلاثة آلاف طن عام ١٩٧٤م إلى ٧,٣٩٠ طن عام ١٩٨٥/ ١٩٨٦م، فإن الإنتاج قد تذبذب خلال تلك الفترة؛ إذ شهد انخفاضًا خلال السنوات ١٩٧٨م، و١٩٧٩م، و١٩٨٢م، و١٩٨٤م عن السنوات التي قبلها؛ بسبب تناقص الكميات التي حصلت عليها الشركة من البصل الطازج، في حين شهدت أسعار التصدير ارتفاعًا تدريجيًا من مليون ونصف جنيه عام ١٩٧٤م إلى ثمانية ملايين جنيه عام ١٩٨٥م، وهو ما كان بسبب ارتفاع الأسعار العالمية أكثر من زيادة الإنتاج نفسه.

وقد حققت الشركة خلال السنوات من عام ١٩٧٤م إلى عام ١٩٧٩م أرباحًا بلغت – في المتوسط – نحو مليون جنيه سنويًا، لكنها انخفضت خلال السنوات من ١٩٧٩م إلى ١٩٨١م، رغم ارتفاع إيرادات الشركة من بيع البصل المجفف نتيجة ارتفاع الأسعار

العالمية؛ لكن الشركة كانت تحتسب أرباحها بعد خصم سعر شراء البصل الطازج، وتكلفة المصروفات الإدارية، وأجور العمال، وتكلفة الصيانة، والفوائد البنكية، وقد ارتفعت كل تلك المصروفات أكثر من ارتفاع إيرادات الشركة، وعليه انخفضت الأرباح؛ ولذا طالبت الشركة بتخفيض البنوك لسعر الفائدة على التسهيلات البنكية الممنوحة لها؛ لتتناسب مع نشاطها التصديري القائم على الصناعة التحويلية، وليس على الأنشطة التجارية فقط[٦٠].

٣- أسواق الشركة لتصدير البصل المجفف.

أدى انتهاج مصر لسياسة الانفتاح الاقتصادي إلى تغير هيكل التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية المصرية من دول التخطيط المركزي إلى الدول الرأسمالية[٦١]، كما زادت الأهمية النسبية لأسواق غرب أوروبا، في مقابل تراجع نصيب الأسواق الأفريقية والآسيوية أمام الصادرات المصرية[٦٢].

وقد نجحت شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية في تصريف إنتاجها بأسواق دول العملات الحرة منذ عام ١٩٧٦م، بعدما كانت تصدر أكثر من نصف الإنتاج بالعملات الحسابية إلى دول الاتفاقيات[٦٣]، وبخاصة إلى الاتحاد السوفيتي[٦٤].

وكانت أهم أسواق أوروبا الغربية[٦٥] التي صدرت إليها الشركة إنتاجها من البصل المجفف هي: إنجلترا، وألمانيا الغربية، وهولندا، وسويسرا، وهي الأسواق التقليدية للشركة[٦٦]، بالإضافة إلى أسواق السويد، وإيطاليا، والولايات المتحدة الأمريكية[٦٧]، وإن نافس الشركة في هذه الأسواق دول أخرى قوية في إنتاج البصل المجفف، أهمها: المجر، ورومانيا، والصين، والهند، بالإضافة إلى دول دخلت في إنتاج البصل المجفف منذ عام ١٩٨٢م، وهي: يوغسلافيا، وبولندا، وألبانيا[٦٨].

وقد تنافست الدول المصدرة للبصل المجفف مثل: دول أوروبا الشرقية[٦٩]، وسوريا، والهند، والصين[٧٠]، واليابان، وباكستان، وبولندا، والبرازيل، ويوغسلافيا، واليونان[٧١]، وتسابقت في دخول الأسواق المُستوردة قبل غيرها؛ لسرعة بيع إنتاجها؛ خوفاً من تخزينه، وتدهور نوعيته، واتبعت في سبيل ذلك جميع الوسائل والإغراءات المالية الممكنة[٧٢].

حاولت شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية تحسين نوعية إنتاجها من البصل المجفف، وقد نجحت في ارتفاع صادراتها إلى سوق إنجلترا -على سبيل المثال- من ١٤٠٠ طن في عام ١٩٧٥م إلى ٣,٠٠٠ طن عام ١٩٨١م، واحتلت المركز الأول فيها،

كما ارتفعت الصادرات إلى سوق ألمانيا الغربية من ٥٠٠ طن عام ١٩٧٥م إلى ٩٠٠ طن عام ١٩٨١م، واحتلت المركز الثاني فيها، من ناحية أخرى عملت الشركة على جذب العملاء بمنحهم تسهيلات فى الدفع لمدة تسعين يومًا بحد أقصى؛ بسبب المنافسة الشديدة بين الدول المنتجة فى السوق، ثم قامت الشركة بعد ذلك بتحميل عملائها بفوائد على هذه التسهيلات، وحصلت بموجبها على إيراد سنوي بلغ قدره سبعين ألف جنيه مصري[٧٣].

كما تمكنت الشركة من فتح أسواق جديدة للبصل المجفف في كندا، واليابان[٧٤]، بالإضافة إلى كوبا، التي تزامن بدء تعامل الشركة معها في عام ١٩٨٥م، مع تراكم مخزون الأخيرة من البصل المسحوق المخالف، والذي بلغ حوالي ألف طن، من إنتاج عام ١٩٨٣/١٩٨٤م[٧٥]؛ نتيجة لكميات البصل الخام التي اضطرت الشركة إلى استلامها عام ١٩٨٣م، وكذلك صعوبة تصريف البصل المسحوق عن بقية أنواع البصل المجفف، مما كلف الشركة مصاريف إضافية، تمثلت في: عمليات التبخير، وإعادة التدوير، أو التجفيف، بخلاف تدهور النوعية، من أجل ذلك وافقت الشركة ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على طلب العميل الكوبي في الحصول على تسهيلات في السداد[٧٦] لمدة عام كامل من تاريخ بوليصة الشحن، وبفائدة قدرها ١٢%، فباعت ٤٩٨ طنًا من البصل المجفف المسحوق المخالف، بقيمة ٤٦٩,٣٠٠ جنيه إسترليني، سُددت بقيمة ٥٦٣,١٦ جنيهًا إسترلينيًا [٧٧]، من خلال بنك مصر فرع القاهرة في مايو ١٩٨٥م[٧٨]، بالإضافة إلى تصريف بقية هذا المخزون بأسعار منخفضة إلى حد ما، تراوحت بين ١,١٠٠ و١,٩٠٠ دولار للطن، في أسواق ألمانيا الغربية، وغيرها[٧٩].

وقد أتمت الشركة بعض التعاقدات بأسلوب إرسال العينة للمستورد، الذي كان له قبولها أو رفضها، بغض النظر عن الالتزام بالمواصفات القياسية[٨٠].

لُوحظ مما سبق تذبذب إنتاج الشركة خلال فترة البحث مع ارتفاع إيرادات الشركة، بالإضافة إلى تذبذب أرباح الشركة وانخفاضها بعد عام ١٩٧٩م على الرغم من ارتفاع الإيرادات، ويمكن تفسير ذلك بالإشارة إلى المعوقات التي واجهت الشركة.

ثالثًا- معوقات تصدير الشركة للبصل المجفف.

لقد تعددت المعوقات أمام نشاط شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية في تصنيع البصل المجفف والتي أثرت سلبًا على الكميات المُصدرة منه، وكان على رأس هذه

المشكلات ما تعلق بالحصول على البصل الطازج، وكمياته وارتفاع أسعاره، والإصابة الحشرية للإنتاج، ومنافسة القطاع الخاص، وسوء الإدارة.

١-مشاكل متعلقة بالحصول على المادة الخام.

واجهت شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية بعض العقبات الخاصة بالحصول على البصل الطازج اللازم لتشغيل مصانعها للتجفيف، وفي مقدمتها عدم التنسيق بين الجهات الحكومية المسئولة عن زراعة البصل- ممثلة في وزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المسئولة عن شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية من جهة، وبين المزارعين من جهة أخرى-؛ من أجل تنمية زراعة البصل، وبخاصة في محافظات التسويق التعاوني، بالإضافة إلى عزوف المزارعين عن تسليم البصل، وإصابة المحصول بالأمراض في محافظات الإنتاج التقليدية، فضلًا عن ارتفاع أسعاره، ومنافسة القطاع الخاص للشركة في الحصول على البصل النقضة.

أ- تناقص الكميات وارتفاع الأسعار.

على الرغم من تعدد مصادر حصول شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية على البصل الطازج، سواء من المناطق التقليدية لإنتاج البصل في سوهاج[٨١] وأسيوط، أو من نقضة الموانىء، فإن الإنتاج تناقص؛ بسبب نقص المساحة المزروعة بالبصل بالمحافظات[٨٢]، فتناقصت من ١٤,٠٠٠ فدان، إلى ٩,٨٠٠ فدان، ثم٦,٤٦٠ فدانًا، ثم ١١,٧٠٠ فدان أعوام ١٩٨٠، و١٩٨١م و١٩٨٢م و١٩٨٣م على الترتيب، مما أدى إلى تناقص الكميات التي سلمت للتصدير وللتجفيف، فبلغت في هذه السنوات ٦٥,٠٠٠ طن، ثم ٥٧,٠٠٠ طن، ثم ٣٤,٠٠٠ طن، و ٦٥,٠٠٠ طن في السنوات من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٣م على الترتيب[٨٣].

ولم يبدأ هذا التراجع في زراعة البصل من عام ١٩٨٠م، إنما بدأ من عام ١٩٧٦م بعجز قارب ثلث المساحة؛ إذ عزف المزارعون عن زراعته، لأسباب عدة، منها، انتشار مرض العفن الأبيض في الأراضي الزراعية[٨٤]، الذي تسبب في تلف مساحات كبيرة من زراعة البصل، بالإضافة إلى انتظار عدد كبير من المزارعين للحصول على احتياجاتهم من تقاوي الحبة السوداء من وزارة الزراعة[٨٥]؛ نظرًا لارتفاع ثمنها في السوق المحلي؛ إذ بلغ سعر الأردب حوالي ٣٥٠ جنيهًا، بينما كان سعره الرسمي ١٣٥ جنيها في شون بنك التسليف الزراعي[٨٦].

ومن أسباب انخفاض مساحات زراعة البصل، ارتفاع تكاليف مقاومة آفاته، التي ارتفعت من ١٢ جنيهًا للفدان عام ١٩٧٨م إلى ٥٦ جنيهًا للفدان عام ١٩٧٩م، ولم توازِ الزيادة في أسعار بيع البصل نصف زيادة تكاليف مقاومة الآفات[٨٧]، مع العلم أن وزارة الزراعة وضعت مقاومة آفات البصل ضمن خطة عامة لها[٨٨]، لكنها لم تلتزم بتنفيذها في ضوء ارتفاع الأسعار العالمية، واتساع الهوة بين الأسعار الرسمية للمحاصيل وأسعار السوق الحرة[٨٩]، وأفادت وزارة الزراعة بزيادة أسعار المبيدات بنسبة ٨٠%، مع اتجاه السياسة العامة للدولة حينئذ إلى ترشيد الدعم بقدر الإمكان[٩٠]، وكانت النتيجة تناقص استيراد الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والتقاوي خلال فترة البحث، وأثرت السياسات الحكومية بالتالي سلبًا على القطاع الزراعي[٩١].

وكانت محصلة العوامل السابقة، بالإضافة إلى ارتفاع أجور الأيدي العاملة أثناء زراعة وجمع محصول البصل، وعدم تناسب أسعار نظام التسويق التعاوني مع زيادة التكاليف التي تحملها المزارع[٩٢]، هي عدم التزام المزارعين بالتوريد لمصانع التجفيف، وقيامهم ببيع المحصول في السوق المحلي؛ لارتفاع أسعاره في عام ١٩٧٥م عقب إعلان وزارة التموين عن وجود عجز في إنتاج البصل[٩٣]، كما رفض مزارعو المنيا زراعة البصل في موسم ١٩٨٤م؛ لما تعرضوا له من خسائر في عام ١٩٨٣م[٩٤].

في الوقت نفسه الذي ارتفعت فيه أسعار المحاصيل الزراعية الأخرى[٩٥]، التي لم تخضع لأية قيود جبرية من الحكومة، مثل: الخضر، والأعلاف، وثمار الحدائق، مما دفع بالمزارعين إلى استخدام الأسمدة المُدعمة من الدولة في زراعة هذه الأنواع[٩٦]، وعليه اقترح محافظ سوهاج في عام ١٩٧٥م تحمل الدولة نصف تكاليف مقاومة آفات البصل، أسوة بما هو متبع في القطن[٩٧]، لكن رفض رئيس مجلس الوزراء وكتب بخط يده: "لا أوافق على أن تتحمل الدولة نصف تكاليف المقاومة مادمنا سنرفع سعره"[٩٨].

حاولت وزارة الزراعة تحميل مواجهة المشكلة لغيرها، فطلبت ومعها الجمعيات التعاونية ومنتجو البصل من قطاع التجارة رفع أسعار البصل المُسوق تعاونيًا؛ لمواجهة زيادة تكاليف الإنتاج والعمالة الزراعية، ولتشجيع المزارعين على توريد البصل الخام لها، لكن رفضت الشركات التجارية الثلاث- النيل والوادي والنصر للتجفيف- في ٢١ نوفمبر ١٩٨٣م، زيادة أسعار البصل الطازج[٩٩]؛ لعدم توفر الكميات التي احتاجتها هذه الشركات بما يغطى المصروفات الثابتة والإدارية، فضلًا عن زيادة بعض البنود الثابتة للتكاليف

التصديرية الفعلية، مثل: تكلفة النقل، والتعبئة، والتأمينات، والتشغيل (عمالة، وكهرباء، ووقود)، مع الزيادة المطردة في أسعار قطع الغيار اللازمة؛ لإصلاح واستبدال آلات مصانع التجفيف، مما أثر على أرباح الشركة[١٠٠]، فطلب وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية من وزير الزراعة والأمن الغذائي في عام ١٩٨٥م إعطاء تعليماته لتوفير الكميات المطلوبة للتصدير بالأسعار المناسبة[١٠١]، وسبقه مطالبة الوكيل الأول لوزارة الاقتصاد من وزارة الزراعة تشكيل لجنة لدراسة عناصر التكلفة[١٠٢]؛ لعدم قدرة قطاع التصدير على المشاركة في تقديم إعانات للمزارعين؛ بسبب الارتفاع المستمر في سعر هذا المحصول بالقياس إلى الأسعار العالمية[١٠٣].

ومع ذلك، اضطرت شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية إلى رفع أسعار تسلّم البصل الخام من المزارعين؛ من ٥٢ إلى ٧٥ جنيهًا للطن عامي ١٩٨١م، و ١٩٨٣م[١٠٤] إلا أنها لم تتمكن من الحصول على الكميات المطلوبة لها، فصدرت كميات رمزية إلى الأسواق الخارجية بتكلفة مرتفعة[١٠٥]، واستمر ارتفاع أسعار شراء الشركة للبصل الطازج في الارتفاع عام ١٩٨٥م[١٠٦]، ولكن اللجوء إلى سياسات سعرية مرتفعة كل عام لم يساعد على استقرار تصدير البصل، بل أدى إلى فقد بعض الأسواق الخارجية تمامًا[١٠٧].

أثرت هذه السياسات الحكومية بالإضافة إلى بعض التصريحات لوزارة التموين والزراعة بالسلب على حصول الشركة على احتياجاتها من محصول البصل، ومن ذلك، عدم حصول مصنع الشركة بسوهاج على البصل السبعيني[١٠٨] من التسويق التعاوني في موسم ١٩٨٥م، حتى ٢٠ مارس ١٩٨٥م بدلًا من أول مارس، مما أدى إلى توقف مصنع سوهاج عن العمل في هذه الفترة؛ وذلك على إثر قرار لوزير الزراعة في عام ١٩٨٤م بصلاحية جميع أنواع البصل المُنتج بمراكز محافظة سوهاج للتصدير خام[١٠٩].

وهو ما دفع بمصنع الشركة بسوهاج بالتعاقد مباشرة مع المزارعين بالمحافظة لتوريد إنتاجهم مباشرة إلى المصنع- بالمخالفة لقواعد تسويق البصل، ولقرارات اللجنة العليا لتسويق المحصول -، مما أدى إلى تقليع المزارعين البصل قبل مرحلة النضج المناسبة، وترتب عليه تعرض الإنتاج المجفف للإصابة بالأمراض الفطرية[١١٠].

وقد عانت شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية طوال فترة البحث من عدم كفاية البصل الطازج لاحتياجاتها لتشغيل مصانعها، باستثناء موسم عام ١٩٨٣م؛ إذ استلمت الشركة أكثر من احتياجاتها، فتسلَّمت ٦٢,١٠٠ طن، في حين كانت احتياجاتها-

حينئذ- خمسين ألف طن خام فقط، مما عرض الشركة لخسائر جسيمة؛ لارتفاع أسعار شرائها له- طبقًا لأسعار النظام التعاوني- فبلغ سعر الطن خمسة وتسعين جنيهًا، في حين كان سعره في الأسواق المحلية أربعين جنيهًا فقط للطن، وعلى ذلك تحملت الشركة خسارة أسعار الكميات الزائدة عن حاجة مصانعها، والتي تراوحت بين ٦٦٠ ألف جنيه في حالة بيع هذه الكميات طازجة في السوق المحلي، و٤٩٨ ألف جنيه في حالة تجفيف البصل[١١١].

وقد أوصت اللجنة العليا للسياسات والشئون الاقتصادية- المنبثقة عن مجلس الوزراء- في ١٩٨٣م بتصدير أكبر كمية من البصل، مع تعويض الشركات المُصدرة عن خسائر عمليات التسويق التعاوني[١١٢]، وقد ترتب على هذه التوصيات ارتفاع مخزون شركة النصر للتجفيف من البصل الطازج؛ وأدت طوال فترة تخزينه إلى انخفاض رتب الإنتاج المُجفف، وبيعها بأسعار لا تتناسب مع تكلفتها [١١٣]، وقد بلغت حجم خسائر الشركة ١٢٥ ألف جنيه[١١٤]، تم حسابها على أساس الفرق بين التكلفة التسويقية للبصل وأسعاره السائدة في السوق، وذلك على الكميات الزائدة عن الطاقة الإنتاجية للشركة فقط[١١٥].

وعند مطالبة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للجنة العليا للسياسات والشئون الاقتصادية بتعويض شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية عن خسائرها لعام ١٩٨٣م، رفضت اللجنة العليا في ١١ مارس ١٩٨٤م ذلك، وأوصت بتحمل الشركة لها[١١٦]؛ لذا اضطر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لصرف تعويضات للشركة عن خسائرها من صندوق موازنة الحاصلات الزراعية[١١٧] في ٢٤ أبريل ١٩٨٤م [١١٨].

ب- منافسة القطاع الخاص لشركة النصر للتجفيف في الحصول على البصل النقضة.

لم يكن مسمى "الانفتاح الاقتصادي" تعبيرا اقتصاديًا فنيًا، إنما مصطلح سياسي غير دقيق قُصد به التخلي عن الاشتراكية دون إعلان صريح[١١٩]، والعودة إلى "سياسة الاقتصاد المُرسل"[١٢٠]، ولعل أفضل توصيف لهذه السياسة كان لأحد التقارير الأجنبية التي وصفتها بأنها" إسقاط للبيت الذي بناه عبد الناصر"[١٢١]، والتوجه إلى ما عُرف "بسياسة الباب المفتوح"[١٢٢].

عقب إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي صدرت مجموعة قوانين وقرارات من وزراء التجارة، والمالية، وإدارة النقد، وجهات التخطيط أفسحت المجال لعمل القطاع الخاص،

وكبَّلت شركات القطاع العام التجارية عن العمل، مما جعل منافستها مع القطاع الخاص والأجنبي غير عادلة من أساسها، بالتزامن مع حملة انتقادات منظمة ضد شركات القطاع العام، بما فيها شركات التجارة الخارجية، الأمر الذي كان باعثًا للقلق داخل هذه الشركات ولدى المسئولين عنها من احتمالية تصفيتها(١٢٣).

وقد نافس القطاع الخاص شركة النصر لتجفيف الحاصلات الزراعية في شراء كميات من البصل النقضة؛ لتصديره طازجًا إلى الخارج، ونجح بعضهم في عام ١٩٧٥م في الحصول على جزء من ناتج تشغيل محطات شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية المُخصص لشركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية، بالمخالفة لقرارات اللجنة العليا لتسويق البصل، ولجان البت، مما ألحق أضرارًا بشركة النصر للتجفيف؛ لعدم وفائها بالتزاماتها تجاه عملائها الأجانب(١٢٤)، فاشتكت الشركة لوزير الاقتصاد الذي حول الشكوى إلى المؤسسة المصرية العامة للتجارة؛ لاتخاذ اللازم(١٢٥).

ومع عدم اتخاذ إجراء رادع، تكرر الأمر، بخاصة مع ارتفاع سعر بيع البصل الطازج إلى الدول العربية في عام ١٩٨٠/ ١٩٨١م، فتكالب مصدري القطاع الخاص على شراء البصل النقضة؛ لتصديره طازجًا(١٢٦)، لهذه الأسواق التي فضلت البصل المصري(١٢٧)، فاشتدت منافسة القطاع الخاص لشركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية في شراء أكبر كمية من البصل النقضة (١٢٨)، وقد سلمت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للمصدرين الكميات المطلوبة من البصل الخام المسوق تعاونيًا(١٢٩)، بالتزامن مع طلب شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية في ١٦ أبريل ١٩٨١م من شركتي الوادي والنيل تسليمها البصل النقضة فرزة التصدير؛ لتشغيل مصانعها(١٣٠)، لعدم كفاية بصل التسويق التعاوني، مع توفره في المحافظات غير الخاضعة لهذا النظام، مثل محافظة الإسماعيلية(١٣١).

ونتيجة العجز الشديد في كميات البصل المُنتجة في عام ١٩٨٤م قامت شركتا الوادي والنيل بالإفادة من النقضة بتجهيزها، ثم تصديرها إلى الأسواق العربية؛ للإفادة من الأسعار المرتفعة بها، ولم تُسلم هذه الكميات إلى مصانع شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية، بموافقة وزير الاقتصاد(١٣٢)، كما فضلت شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية في عام ١٩٨٤م بيع كمية ٢٥٠ طنًا من البصل النقضة إلى صاحب مصنع تجفيف بصل بالرأس السوداء بالإسكندرية-قطاع خاص-؛ لتشغيل مصنعه، على تسليمها لشركة النصر للتجفيف(١٣٣).

وقد سعت شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية لمواجهة هذه العقبات في سبيل حصولها على البصل الطازج، بإيجاد بدائل للمحافظات التقليدية لزراعته، فشجعت على تنمية إنتاج الفيوم من البصل، وخُصصت الرتبة الأولى للتصدير، والرتب الباقية للتجفيف(١٣٤).

كما اقترح مسئولو الجهات الرقابية التوسع في زراعة البصل في مناطق جديدة، ورشحوا محافظة الوادي الجديد(١٣٥)، وبالفعل شجعت شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية المزارعين على زراعة البصل بها؛ لتغطية بعض احتياجات صناعة التجفيف، ونجحت محافظة الوادي الجديد بالتنسيق مع الشركة فى التوسع التدريجي فى زراعة البصل منذ عام ١٩٨١م، إذ بلغ إنتاج المحافظة سنوات ١٩٨١، و١٩٨٣، و١٩٨٥م حوالي ١,٠٠٠، ٥,٠٠٠، ١٥,٠٠٠ طن على التوالي، خُصصت جميعها للتجفيف(١٣٦).

٢- سياسة الدولة بفرض رسم الصادر على البصل المجفف

تراجعت حصيلة الدخل الناتج من قطاع الصناعة التحويلية في الفترة (١٩٧٤-١٩٨٦)؛ إذ انخفض نصيبه في الناتج المحلي من ١٧,٨% عام ١٩٧٤م إلى ١٣,٣% عام ١٩٨٥م، من ناحية أخرى تراجعت حصيلة صادرات السلع تامة الصنع- التي كان البصل المجفف أحدها - من ٢٣,٥% عام ١٩٧٤م إلى ١١,٨% عام ١٩٨٦م(١٣٧)، وذلك بسبب توجيه الدولة عقب سياسة الانفتاح عام ١٩٧٤م للاستثمارات العامة والخاصة إلى قطاعات التجارة والأعمال، تلاها قطاعات النقل والتخزين، ثم العقارات والخدمات، فالتشييد، بينما ابتعدت قطاعات الصناعة التحويلية - بما فيها شركة النصر للتجفيف - عن دائرة اهتمام الدولة، مما أدى إلى إضعاف إسهام الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ١٩٧٤م و١٩٨٤م(١٣٨).

كما حد من ربحية الصناعات التحويلية، قيام الدولة بفرض نوع من الضرائب عند تصدير الحاصلات الزراعية عُرف بـ "رسم الصادر" ، وقد بدأ فرضه على البصل المجفف بواقع ٢ %، وفقًا للقرار الوزاري رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٢م؛ لصالح اللجنة الدائمة لصناديق الدعم بالهيئة العامة للرقابة على الصادارت والواردات من عام ١٩٧١م، ثم حول رسم الصادر إلى حساب وزارة المالية في عام ١٩٧٤م، وقد فقد صندوق الدعم أهم موارده المالية بصدور القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦م الذي أعفى البترول الخام ومشتقاته من

رسوم الصادر بداية من ١٥ مارس ١٩٧٦م؛ ومنذ ذلك التاريخ كان يُمول هذا الصندوق بفرض رسم الصادر على السلع الزراعية والبصل المجفف[١٣٩].

وكانت الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات تقوم باستقطاع رسم الصادر من الربح الصافي لشركة النصر للتجفيف، بعد تجنيب جزء من الربح للشركة، بعد استيفاء كافة بنود التكلفة، من: المصروفات الإدارية، وتكاليف اتصالاته بالعملاء، وغيرها، ثم تحويل هامش الربح المستقطع إلى حساب صندوق موازنة أسعار الحاصلات الزراعية؛ لتعويض المصدرين في المواسم التصديرية الخاسرة [١٤٠]، لكن اشتكى المزارعون، وشركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية من عدم الإفادة من هذا الصندوق؛ لعدم تعويضهم عن خسائرهم عند انخفاض الأسعار العالمية [١٤١].

٣- سوء إدارة الشركة.

أثر سوء الإدارة سلبًا على نشاط شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية، وهو ما ظهر من سوء استغلال أموال تجديد الآلات، وتجميد إدارة الجودة، وخلاف إدارة الشركة مع عمالها، وبعض موظفيها، بالإضافة إلى تلاعب الإدارة في رتب البصل المجفف لصالح المُستوردين الأجانب، وفشلها في القضاء على الإصابة الحشرية لإنتاجها.

أ- فساد إدارة شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية (١٩٧٤-١٩٨٦م).

تولى إدارة شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية في الفترة من(١٩٧٤-١٩٨٦م) رئيس مجلس إدارة واحد لم يتم تغييره، رغم ما برز من مظاهر دلت على فساد إدارته، ومنها، عدم صرف مستحقات العمال المتعلقة بزيادة بدل طبيعة العمل منذ عام ١٩٧٨م، وعدم صرف الوجبة الغذائية للعمال بالمصانع، مع عدم العدالة في توزيع المكافآت والحوافز، التي صرفتها إدارة الشركة بسخاء للإدارات العليا ولقلة من العاملين ببعض المصانع، مما أدى إلى تصدى اللجنة النقابية للعمال بمصانع الإسكندرية لهذه الإدارة(١٤٢)، فأرسلت بشكواها إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، وطالبته بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق، ثم أرسلت صورة من شكواها إلى النيابة العامة(١٤٣)، وعلى الرغم من استدعاء وكالة الوزارة للرقابة والأبحاث لعضو اللجنة النقابية؛ للاستماع لأقواله بشأن شكواه(١٤٤)، فإن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لم تتخذ موقفًا إيجابيًا(١٤٥)، وأيضًا هيئة قطاع التجارة الخارجية(١٤٦)، الذي صدَّق رئيسها رواية إدارة الشركة، التي ادعت بأن الشاكي يهدف إلى الضغط على المسئولين بالشركة لترقيته(١٤٧).

وأغفلت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وهيئة قطاع التجارة الخارجية ما جاء في تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات حول متابعة أداء شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية عن السنة المالية ١٩٨١/١٩٨٢م بشأن سوء استغلال الإدارة لمصروفات مشروع تجديد الآلات، وتوصيته بتحسين كفاءة التشغيل بالشركة، والعمل على ربط سياسة منح الحوافز بالإنتاج؛ لتحسين إنتاجية العمالة، وسرعة الانتهاء من المشروعات الاستثمارية المسندة إليها، والتنسيق في أولويتها(١٤٨).

وفي الوقت الذي دافع فيه رئيس مجلس إدارة الشركة عن بذل إدارته قصارى جهدها لتحسين كفاءة التشغيل(١٤٩)، فقد تورطت إدارته في استغلال المبالغ المخصصة لمشروع الإحلال والتجديد للآلات والمعدات في استكمال ثمن شراء سيارة جديدة للشركة، رغم ضآلة مبلغ التجديد للثمانية مصانع؛ حيث بلغ ٢٣٠ ألف جنيه فقط(١٥٠)، كما قامت إدارته بإمداد مصنع مغاغة- أحد مصانع التجفيف المُنافسة المملوكة للقطاع الخاص- بالخبرات الفنية وبالآلات، وباع له جهاز طرد مركزي في ٢٦ أبريل ١٩٨٢م(١٥١)، بالإضافة إلى طلبه من مدير عام المصانع الإسكندرية تزوير رتبة بعض المنتجات لصالح بعض العملاء(١٥٢).

كما تورط مدير عام مصانع الشركة بالإسكندرية في تأجير شونة الشركة بالقباري لأحد تجار البطيخ، وتم تحويله إلى التحقيق الإداري، وأُحيل مرة أخرى إلى التحقيق؛ لاتهامه بالإشراف على مصنع قطاع خاص منافس لأعمال الشركة[١٥٣]، وإساءته استعمال السلطة؛ بإرغامه لمصانع شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية على استلام خامات غير مطابقة للمواصفات، وقد أحالته النيابة الإدارية – بالقضية رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٨٠م – إلى المحكمة التأديبية، وصدر ضده حكم بتوجيه اللوم، وطلبت النيابة الإدارية إبعاده عن الوظائف الإشرافية، لكن رئيس مجلس إدارة الشركة لم يُنفذ ذلك، بل رشحه لوظيفة رئيس قطاع مصانع الشركة[١٥٤].

ب- التلاعب في رتب البصل لصالح الموردين الأجانب.

كانت الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات هي الجهة المنوط بها وفقًا للقانون الرأي النهائي فى مطابقة رتب البصل المجفف على المواصفات القياسية، وقد ظهرت خلافات كثيرة حول تحديد رتب الشحنة بين الهيئة العامة على الصادرات والمعمل المركزي لشركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية[١٥٥]؛ إذ خفضت هيئة الرقابة على الصادرات- في بعض الأحيان -الرتب السابق تحديدها بمعرفة المعمل المركزي، حيث تعاملت الشركة في أربع رتب أساسية، بينما لم تُخطر هيئة الرقابة على الصادرات والواردات إلا برتبتين فقط، الأمر الذي أدى للتلاعب عند الصرف من مخازن الشركة؛ حيث كان يتم الصرف من المخازن على أساس فحص المعمل المركزي للشركة، بينما تُعد فواتير التصدير وبوالص الشحن بالرتبة الأقل طبقًا لفحص هيئة الرقابة على الصادرات والواردات[١٥٦].

وقد استغل بعض الموظفين الفاسدين هذا الخلاف، وقاموا بالتلاعب برتب البصل المجفف المُصدر إلى الخارج لصالح العملاء الأجانب[١٥٧]، فتم شحن أطنان من "رتبة استاندرد" فى ١٢ أغسطس ١٩٨١م، على أنها شحنات " رتبة مخالف"، عقب التحايل على هيئة الرقابة على الصادرات والواردات بتقديم شحنات أخرى غير المعدة للتصدير للكشف عليها[١٥٨]، وتم التلاعب بشحنة ١٩٠ طنًا من البصل المجفف إلى أحد العملاء بألمانيا الغربية بالعقد رقم ١٩٨١/٥٧م، بالكيفية ذاتها[١٥٩].

كما تلاعب الفاسدون في الكميات المُصدرة أيضًا؛ إذ صدرت الشركة ثلاثين طنًا من إنتاج سوهاج برتبة "سوبر" فى ١٤ سبتمبر ١٩٨١م، في حين اكتشف رئيس القطاع

ومدير إدارة الجودة ومدير مخزن الأرض الجديدة أنها أربعون طنًا، كما صدرت ١٠ أطنان من إنتاج مصنع سوهاج برتبة "استاندرد" على أنها خمسة أطنان، برتبة "مخالف"[١٦٠].

جـ- سوء تعامل الإدارة مع الإصابة الحشرية للإنتاج من البصل المجفف.

تعددت أسباب إصابة البصل المجفف بالحشرات، مثل: عدم نظافة مصانع الشركة، وعدم تطهير مخازنها بصفة مستمرة، وعدم اتباعها الأسلوب الأمثل في تخزين البصل الخام والمعد للتجفيف، وترك مخلفات البصل الخام بجوار المصانع، وتلوث حجرات الفرز والتعبئة بالحشرات، وترك البصل المجفف معرضًا للهواء أثناء نقله بعد التجفيف وأثناء عملية الفرز والتعبئة، وكذا ترك الأكياس مفتوحة لمدة طويلة قبل ربطها، وترك بعض المسافات التي سمحت بدخول يرقات الحشرة إليها[١٦١]، بالإضافة إلى تشوين البصل المجفف بطرقات المصنع بالعراء؛ لزيادة كمياتها عن طاقة المخزن[١٦٢].

كما أدت إطالة مدة التشغيل إلى ارتفاع نسبة التلف والجفاف في البصل الطازج، وزيادة الأمراض البكتيرية به، مما زاد من نسبة التلف من ١٠% إلى ٢٠%، وأدى تدهور صفات البصل الخام إلى تدهور نوعية البصل المجفف، وبالتالي بيعه بأسعار منخفضة[١٦٣].

وقد أنشأت شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية مجمع مخازن بأرض الملاحة بالإسكندرية؛ لمواجهة النقص الشديد بشون التخزين لديها، والتي كانت كافية لتخزين ١٠% فقط من خاماتها، و١٥% من إنتاجها، مما اضطرها إلى تخزين الإنتاج في العراء، الأمر الذي عرضه للتلف وللإصابة الحشرية، والتي التهمت ربع إنتاج الشركة السنوي بخسائر بلغت٣٣٠ ألف جنيه[١٦٤]، وقد استلمت الشركة مجمع المخازن مبدئيًا عام ١٩٨١م، وأدى استخدامه إلى تخفيض نسبة التلف والجفاف من ٢٥% إلى ٨% سنويًا [١٦٥].

وادعت إدارة شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية أنها خفضت نسبة الإصابة الحشرية إلى حوالي٢٠% بعد عام ١٩٧٤م؛ بسرعة تصدير إنتاجها، واستعمال المبيدات الحشرية بكثافة، والاهتمام بنظافة المصانع[١٦٦]، لكن كذّب هذه الادعاءات ظهور الإصابة الحشرية في منتجات الشركة من البصل المجفف، ومطالبة العملاء الأجانب إعادتها لمصر مرة أخرى[١٦٧].

وتمثل دفاع إدارة الشركة بادعاء صعوبة اكتشاف الإصابة الحشرية قبل الشحن عن طريق الفحص الميكروسكوبي[١٦٨]، في حين أكدت الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات لإدارة الشركة سهولة الكشف عن وجود الحشرة الكاملة، أو وجود الإصابة الحشرية بالبصل المجفف والمعد للتصدير، بالعين المجردة، أو بالمجهر الميكرسكوبي، أو بالعدسات المكبرة العادية؛ لظهور معظم الإصابة عند عنق الكيس المعبأ بداخله البصل[١٦٩]، في الوقت نفسه الذي دافعت إدارة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات نفسها عن إدارة شركة النصر أمام وزير الاقتصاد، حين صدَّقت على الادعاء بصعوبة اكتشاف الإصابة الحشرية قبل الشحن عن طريق الفحص الميكروسكوبي[١٧٠].

وعلى ذلك، فقد دافع رئيس مجلس إدارة شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية عن تقصير إدارته، وساندته إدارة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات أمام وزير الاقتصاد؛ بإصدارها وثيقتين متعارضتين، إحداهما أكدت بها لإدارة الشركة على سهولة الكشف عن الإصابة الحشرية، والأخرى لوزير الاقتصاد أكدت بها على استحالته؛ والسبب في ذلك أن الهيئات الحكومية ساندت بعضها البعض أمام الجهات الإدارية الأعلى، وهو أمر حال دون الإصلاح.

لم يقض التوسع في إنشاء مخازن تشوين جديدة بالإسكندرية، أو ادعاء إدارة الشركة بتطهير مخازنها على استمرار وصول رسائل بصل مجفف مصابة حشريًا إلى الخارج، ومنها، ٦٠٠ طن، بلغت قيمتها أكثر من مليون جنيه صدرتها الشركة إلى عملائها في إنجلترا، وألمانيا الغربية، وهولندا في عام ١٩٨٣م[١٧١]، ثم قامت الشركة بمفاوضتهم على مبلغ لتعويضهم عن الإصابة الحشرية؛ تجنبًا لعدم إعادة هذه الرسائل مرة أخرى إلى مصر بعد أخذ موافقة وزير الاقتصاد على ذلك [١٧٢]، وتمت تسوية الأمر في نوفمبر ١٩٨٣م بتحمل شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية مصروفات التبخير، بالإضافة إلى تحمل ١٥٠ دولارًا لكل طن في مصروفات الفرز وإعادة التعبئة[١٧٣].

وقد تضاربت معلومات مسئولي الشركة بشأن الكميات المصابة، فذكر رئيس قطاع الشئون الفنية بالشركة أن الإصابة الحشرية كانت في ٢٠٠ طن، وذكرت إحدى الوثائق أنها ٦٠٠ طن، في حين ذكر مسئول ثالث أنها ٨٠٠ طن، وهو ما ألقى بظلال من الشك والريبة على صحة هذه الأرقام، ودفع العمال للتشكيك فيها؛ في ضوء دفع الشركة التعويضات لعملائها بالخارج بطريقة غير قانونية؛ لعدم إثباتها في سجلات الشركة المالية،

أو في ميزانيتها السنوية [١٧٤]، وعدم دعم طلبات التعويض بشهادات مراجعة من السوق الأوروبية المشتركة[١٧٥]؛ لأن الشركة قامت بإجراء المعاينة الخارجية بنفسها عن طريق مندوب، دون العرض على لجنة التسويات والتعويضات[١٧٦] التابعة للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات[١٧٧]؛ بحجة طول إجراءات اللجنة في إقرار التعويضات المطلوبة[١٧٨]، وتهديد العملاء بحجز مستحقات الشركة لديهم في حالة تأخير سداد التعويضات[١٧٩].

يُرى أن هناك تضاربًا بين الأرقام التي ذكرها مسئولي الشركة حول حجم المنتجات المصابة حشريًا، وهو ما يدل على كِبر حجم الخسائر، ومحاولات بعض مسئولي الشركة إخفائها؛ لتأثيرها السلبي على سمعة الشركة، وحوافز العمال والموظفين، فضلًا عن التشكيك في نشاط رئيس مجلس الإدارة، كما شاب عملية دفع التعويضات شكوكًا حول دقة المبالغ المدفوعة، واحتمالية حصول بعض المسئولين بالشركة على جزء من هذه الأموال لأنفسهم.

لم يترك رئيس لجنة التسويات والتعويضات الأمر لأهواء إدارة شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية[١٨٠]؛ إذ تم الاتفاق مع هيئة القطاع العام للتجارة الخارجية على ضوابط محددة لإجراءات معالجة الرسائل المصابة حشريًا في الخارج، وهي: معاينة شركة مراجعة حيادية للرسالة، أو معاينتها من ممثل جمهورية مصر العربية، مع التصديق على الفواتير من الغرفة التجارية بالخارج والتمثيل التجاري المصري في البلد المُستورد[١٨١]، كذلك إخطار العميل بإصابة الرسالة في خلال عشرة أيام من تاريخ وصولها له، وأن تتم المعاينة في الأسبوع التالي، مع تقديم الشركة لهذه المستندات للجنة التسويات والتعويضات لإقرارها[١٨٢]. وقد وافق وزير الاقتصاد على هذه الضوابط[١٨٣].

ولقد استمر إهمال إدارة شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية في مكافحة الإصابة الحشرية؛ فتعرض المخزن العام[١٨٤] بمنطقة الإسكندرية للإصابة الحشرية، لعدد ٩١٨ طنًا حتى ٣٠ يونيو ١٩٨٤م بلغت قيمتهم التصديرية أكثر من مليون جنيه، وإهمال الإدارة للفصل بين الكميات المُصابة والكميات السليمة في المخزن؛ مما أدى إلى نقل العدوى بين المنتجات، كما احتوى مخزن مصنع النيل بالإسكندرية على ١٢٦ طنًا مصابة حشريًا[١٨٥]، على الرغم من صرف إدارة الشركة مكافأة لمدير عام الإنتاج في ٢٦ يناير ١٩٨٤م؛ نظير تبخير هذا المخزن، وهو ما تعارض مع محضر هيئة الرقابة على الصادرات والواردات في ٣٠ يناير ١٩٨٤م الذي أكد على إصابة المخزن حشريًا، كما صُرف له

مكافأة أخرى في يونيو ١٩٨٤م لقيامه بعملية تبخير أخرى، لكن ثبت بعدها استمرار وجود الإصابة الحشرية[١٨٦].

هكذا يتضح عدم جدية إدارة الشركة في التعامل مع مشكلة الإصابة الحشرية لمنتجاتها المُصدرة، على الرغم من المبالغ المتسببة في إهدارها هذه المشكلة في تعويضات العملاء الأجانب، وما من شأنه التأثير على ثقة العملاء في منتجات الشركة ومكانتها في الأسواق الخارجية، وقيام هذه الإدارة بصرف أموال تحديث الآلات والمكافحة الحشرية في غير موضعها.

أما عن أهم أسباب استمرار مشكلة الإصابة الحشرية لمنتجات الشركة، فهي عدم التزام إدارة الشركة بإبلاغ المعمل المركزي -التابع لإدارة الجودة- بجميع كميات البصل المجفف المُعدة للتصدير؛ لانتقاله لفحصها في المصانع[١٨٧]، ومن ذلك، تصدير الشركة ٤ آلاف طن من ٢٠ فبراير إلى نهاية ديسمبر ١٩٨٣م، فحصت منهم إدارة البحوث والجودة ١,٢٣٠ طنًا فقط، والباقي - وقدره ٢٧٠٠ طن - تم شحنهم بدون فحص من هذه الإدارة، التي كانت تمنع تصدير المنتجات المصابة حشريًا، أو غير المطابقة للمواصفات[١٨٨].

كما لم يلتزم مدير المخزن العام بتعليمات رئيس قسم الرقابة على الجودة والمعمل المركزي في ٢٥ أغسطس ١٩٨٤م بشأن عدم تفريغ كميات البصل الواردة حديثًا من الأقاليم بجوار المخزون القديم؛ لعدم إصابتها، وكان نتيجة ذلك انتقال الإصابة بين هذه الكميات[١٨٩].

وقد رصدت إدارة الرقابة على الجودة بالشركة عددًا من مظاهر سوء الإدارة، منها واقعة تزوير في مستندات علاج شحنة ٨,١٦٢ بصل مجفف بمصنع كفر سليم، ثبت بعد المعاينة عدم معالجتها نهائيًا، كما قام مدير إدارة الرقابة على الجودة بالشهادة ضد رئيس مجلس الإدارة في إحدى قضايا الفساد المعروضة أمام النيابة العامة؛ مما دفع بإدارة الشركة إلى تجميد إدارة الرقابة على الجودة في عام ١٩٨٣م لمدة عام كامل [١٩٠].

وعلى ذلك، لم تقم إدارة الشركة بتفعيل طرق القضاء على مشكلة الإصابة الحشرية، ولم تراجعها الإدارات الحكومية الأعلى في ذلك، وانصرفوا لتقنين أدوات التعويض العملاء الأجانب وعدم القضاء على المسبب الرئيس وراء ذلك، واستمرت قيادة الشركة في العمل رغم ما تخلل عملها من أخطاء إدارية ومالية، أثرت بطبيعة الحال على كميات صادرات الشركة ونوعيتها.

خاتمة:

كانت مصر ولا زالت من أكبر الدول المُصدرة للبصل الطازج، وتشغل مكانة متميزة في تصدير البصل المجفف أيضًا، وقد اتضح دور شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية في هذا النشاط، وإن أعاقها عقبات عدة، منها تداخل اختصاصات الجهات المسئولة عن النشاط التصديري، إلى جانب التأثير السلبي للسياسات الحكومية على القطاع الزراعي والصناعات التحويلية، ودعمها للقطاع الخاص على حساب الشركات العامة، بالإضافة إلى الانحرافات المالية والإدارية لرئيس مجلس إدارة شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية التي أثرت بطبيعة الحال على مستوى الشركة وإنتاجها من البصل المجفف؛ بسبب تقصير الإدارة في تحديث الآلات وتطوير العمل والنهوض بنشاط الشركة لأفضل ما تستطيع، إلى جانب مشاكل حصول الشركة على الكميات اللازمة من البصل لتشغيل مصانعها، وهو ما ارتبط بعوامل متشابكة، مثل عزوف المزارعين عن زراعة البصل لصالح المحاصيل الأكثر ربحًا، وعدم مساعدة الحكومة حينئذ للمزارعين في تكاليف مقاومة الآفات، بالإضافة إلى توجه الدولة لتصدير البصل طازجًا للدول العربية في أوائل ثمانينيات القرن العشرين؛ بسبب ارتفاع أسعاره بها، بجانب بيع بصل النقضة لشركات القطاع الخاص على حساب تشغيل مصانع شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية.

ولما كان الأمل منعقدًا على تنمية مصر لصادراتها؛ للحصول على النقد الأجنبي اللازم لعمليات التنمية الاقتصادية، والتخفيف من عبء الديون الخارجية، فإن البحث يوصي بمساندة عمل شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية، المُسماة حاليًا شركة النصر لتصنيع الحاصلات الزراعية، وغيرها من الشركات القائمة على الصناعات التحويلية، عن طريق وضع خطة استراتيجية طويلة المدى لتنمية الصادرات، والاهتمام بتعيين رؤساء مجالس إدارات نشطين ومتخصصين لهذه الشركات مع مراقبة أعمالهم لضمان جودة أدائهم، وتشجيع عمل القطاع الخاص في مجال التصدير.

الهوامش:

(١) أحمد أحمد جويلي وآخرون: مشكلة الصادرات المصرية من الخضر والفاكهة مشروع بحث لتنمية صادراتها حالة الطماطم الطازجة، شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية، ديسمبر ١٩٧٢م، ص ٢.

(٢)أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٧ -٠٠٧٩، رقم الملف ٢١-١٢/٢، جـ١، بعنوان شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية مكاتبات عامة، مذكرة مرفوعة من رئيس مجلس إدارة شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية عادل البحراوي إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، بخصوص شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية، بتاريخ ١٧ مايو ١٩٨٣م.

(٣) فؤاد مصطفى محمود: التصدير والاستيراد علميًا وعمليًا، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٤، ص ص ٣٩١، ٣٩٢.

(٤) أرشيف مصلحة الشركات، الكود الأرشيفي ٠١٧٠٢٣ – ٣٠١٩، رقم المحفظة القديم ١٢٨٥، رقم الملف القديم ١/٧٢٤/١٨٢، الموضوع شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية بسوهاج، التاريخ من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٤م، الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة، إقرار من عضو مجلس الإدارة المنتدب، بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٦٠م.

(٥) المصدر نفسه، مجلس الدولة، إدارة الفتوي والتشريع لوزارة الاقتصاد، خطاب من مستشار الدولة إلى السيد المدير العام لمصلحة الشركات، رقم الصادر ٦٤٢، بتاريخ ٨ مارس ١٩٦٠م؛ المصدر نفسه، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد – الأقليم الجنوبي، مذكرة مرفوعة من وزير الاقتصاد إلى السيد رئيس الجمهورية العربية المتحدة، بتاريخ ١٤ مارس ١٩٦٠م.

(٦) المصدر نفسه، القرار الجمهوري رقم ٩١٨ لسنة ١٩٦٠م بتأسيس شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية بسوهاج؛ المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠١٧٠٢٤ – ٣٠١٩، رقم المحفظة القديم ١٢٨٥، رقم الملف ٣/٧٢٤/١٨٢، الموضوع شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية بسوهاج، القرار الجمهوري رقم ٩١٨ لسنة ١٩٦٠م بتأسيس شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية بسوهاج.

(٧) أقر البنك الأهلي المصري بالقاهرة بإيداع الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة مبلغ ١٥٠ ألف جنيه بحساب شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية بسوهاج ش.م تحت التأسيس، وظل هذا المبلغ مجمدًا طرفه لحين صدور قرار رئيس الجمهورية بتأسيس الشركة، وقرار الجمعية العمومية للشركة بالتصرف فيه؛ للمزيد انظر: مصلحة الشركات، الكود الأرشيفي

٠١٧٠٢٣ – ٣٠١٩، البنك الأهلي المصري، شهادة من رئيس حسابات البنك الأهلي المصري، بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٥٩م.

(٨) مصلحة الشركات، الكود الأرشيفي ٠١٧٠٢٣ – ٣٠١٩، مذكرة من مدير عام إدارة التأسيس والتعديل بمصلحة الشركات بشأن طلب إستصدار قرار من السيد رئيس الجمهورية العربية المتحدة بتأسيس شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة باسم النصر لتجفيف المنتجات الزراعية بسوهاج، بتاريخ ١٤ مارس ١٩٦٠م.

(٩) المصدر نفسه، قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم (١٨٤١) لسنة ١٩٦٠ بتعيين رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس الإدارة المنتدب لشركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية بسوهاج، رقم الوارد ١٦١٨، بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٦٠م.

(١٠) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠١٧٠٢٤ – ٣٠١٩، خطاب من وزير الصناعة المركزي ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لتنفيذ السنوات الخمس للصناعة إلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة، د.ت.

(١١) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠١٧٠٢٣ – ٣٠١٩، وزارة الصناعة، الديوان العام، قرار وزاري رقم (٨٨٩) لسنة ١٩٦٣م؛ المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠١٧٠٢٤ – ٣٠١٩، وزارة الصناعة، الديوان العام، قرار وزاري رقم (٨٨٩) لسنة ١٩٦٣م.

(١٢) صدر قرار وزير الصناعة رقم ٨٨٩ لسنة ١٩٦٣م في ١٩ أغسطس ١٩٦٣ م بدمج كل من: شركة تصدير منتجات النيل، وشركة الأغذية النموذجية، وشركة صباغ أخوان وشركاهم، والمصنع المصري لتحضير الأطعمة والزيوت في شركة جديدة، وهي شركة الإسكندرية للتجفيف، وهي شركة مساهمة تابعة للمؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية، ثم صدر قرار وزير الصناعة رقم ١٠١٥ لسنة ١٩٦٣م في ١٥ سبتمبر ١٩٦٣م بتعيين حافظ عوض عضوًا مفوضًا لإدارة الشركة؛ للمزيد انظر: مصلحة الشركات، الكود الأرشيفي ٠٠٨٧٤٦–٣٠١٩، رقم المحفظة القديم ٦٢٢، رقم الملف ١٨٨ – ٦٤/٢١، بعنوان: إسكندرية للتجفيف شركة مساهمة تحت التأسيس، التاريخ أول نوفمبر ١٩٦٤م، مصلحة الشركات، تقرير تفتيش، بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٦٤م.

(١٣) انتشرت مصانع شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية في مدن: سوهاج، ومغاغة، وبورسعيد، وكفر الدوار، بواقع مصنع في كل مدينة، بالإضافة إلى أربع مصانع أخرى في مدينة الإسكندرية، للمزيد انظر: أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٧ –٠٠٧٩، مذكرة من محمد عبد الحميد عمار عضو اللجنة النقابية لمصانع الإسكندرية إلى السيد الدكتور فؤاد هاشم وزير التجارة الخارجية، بتاريخ أول يناير ١٩٨٢م.

(١٤)أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٧ -٠٠٧٩، مذكرة مرفوعة من رئيس مجلس إدارة شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ١٧ مايو ١٩٨٣م.

(١٥) أعلنت حكومة السادات في ٢١ من أبريل ١٩٧٤م سياسة الانفتاح الاقتصادي، فيما سُمي بـ "ورقة أكتوبر"؛ من أجل تطوير الاقتصاد، والاستعانة بوسائل التكنولوجيا الحديثة، وكانت أهداف الانفتاح الاقتصادي المُعلنة في المجال التجاري، هي زيادة حجم الصادرات، وتنويع مصادر التصدير والاستيراد؛ لتصحيح وضع الميزان التجاري المصري، من أجل تحقيق الاستقلال لتجارة مصر الخارجية، كما صرحت حكومة ممدوح سالم أنها تهدف لإقامة "اشتراكية" على ساقين قويتين، هما القطاع العام والقطاع الخاص؛ للمزيد راجع: جودة عبد الخالق: التعريف بالانفتاح وتطوره، ضمن كتاب: الانفتاح الجذور، والحصاد، والمستقبل، القاهرة، المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢م، ص ص ٢٧-٢٨؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، موقف الانفتاح الاقتصادي في جمهورية مصر العربية حتى ٣١ من ديسمبر ١٩٨٣م، القاهرة، مطابع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٨٥م، ص ١٨؛ مضابط مجلس الشعب، الفصل التشريعي الأول، دور الانعقاد العادي الخامس، مشروع الموازنة العامة ١٩٧٦م، بتاريخ ٩ من ديسمبر ١٩٧٥م، ص ٢٦.

(١٦) بعد الإعلان عن سياسة الانفتاح الاقتصادي صدر قانون جديد لشركات القطاع العام برقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ بتاريخ ٤ من سبتمبر ١٩٧٥م، والذي ألغى المؤسسات العامة وأمر بتصفيتها، ثم أصدرت الحكومة القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥م، الذي بدأ العمل به من ٢٣ من أكتوبر ١٩٧٥م، وأنهى سيطرة الدولة على التجارة الخارجية، وساوى هذا القانون بين القطاعين العام والخاص بالنسبة للصادرات، فيما عدا بعض السلع فقد ظلت مقصورة على شركات القطاع العام؛ بسبب احتكار الإنتاج، أو التوزيع، أو التسويق التعاوني لها؛ للمزيد راجع: أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٢١١٩-٠٠٧٩، مذكرة مرفوعة من وزير التجارة زكريا محمد توفيق عبد الفتاح للعرض على رئيس مجلس الوزراء، بتاريخ ٦ من نوفمبر ١٩٧٥م؛ المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠١٩٠٤-٠٠٧٩ ، رقم الملف القديم ت/ خ/ ٣-٣/١_ ٢٣، مذكرة من وكيل الوزارة لتخطيط التجارة حول التصدير لدول الاتفاقيات، رقم الوارد ١٠٣٠٨/ع ، بتاريخ ٢١ من ديسمبر ١٩٧٦م.

(١٧) أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٧ -٠٠٧٩، مذكرة مرفوعة من رئيس مجلس إدارة شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ١٧ مايو ١٩٨٣م.

(١٨) المصدر نفسه، هيئة القطاع العام للتجارة الخارجية، قطاع التصدير، خطاب من سليمان خليفة جمعة رئيس مجلس الإدارة إلى وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لشئون مكتب الوزير، رقم الصادر ١٣٥٨٢، بتاريخ ٢٤ أبريل ١٩٨٥م.

(١٩) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٨-٠٠٧٩، مذكرة من محمود حسن عبدالله رئيس هيئة الرقابة الإدارية إلى مصطفى كامل السعيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، بشأن إصابة كمية ٩١٨ طن بصل مجفف، ٥٥ طن منتجات زراعية مجففة مختلفة من إنتاج شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية مما يعرض باقي مخزون الشركة للإصابة عن طريق العدوى ويكبد الشركة خسائر مالية كبيرة لمعالجته، رقم القيد ٩٨٧٣/١١٢/٢٣، بتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٨٤م.

(٢٠)المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٧ -٠٠٧٩، مذكرة مرفوعة من رئيس مجلس إدارة شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ١٧ مايو ١٩٨٣م؛ المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٥٤ – ٠٠٧٩، مذكرة من رئيس مجلس إدارة شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية عادل البحراوي إلى السيد الأستاذ الدكتور وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٨٣م.

(٢١) المصدر نفسه، مذكرة مرفوعة من رئيس مجلس إدارة شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ١٧ مايو ١٩٨٣م.

(٢٢) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٢١٢٩ – ٠٠٧٩، مذكرة من المؤسسة المصرية العامة للتجارة الخارجية بشأن مشاكل إنتاج البصل خلال السنوات الماضية واقتراحات الحلول، د.ت.

(٢٣) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٢١٢٨ – ٠٠٧٩، رقم الملف ت/خ ٦-٣/٤ ج٤، الموضوع قطاع التجارة تصدير البصل، التاريخ ٩ مايو ١٩٧٩م الى ١٠ يونيو ١٩٨١م، ، الأمانة الفنية، شعبة التصدير، مذكرة من رئيس الأمانة الفنية للمجلس الأعلى لقطاع التجارة الخارجية سليمان خليفة جمعة إلى السيد وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لشئون مكتب الوزير، رقم الصادر ١٣٧٢، بتاريخ ٩ مارس ١٩٨٠م.

(٢٤)البصل الفتيل الشتوي: أُنتج في مختلف محافظات الجمهورية، وخاصة في محافظات الوجه القبلي، وقد خُصص إنتاج محافظات: المنيا، وأسيوط، وسوهاج، وقنا لتغطية احتياجات التصدير والتجفيف؛ للمزيد راجع : أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٢١٢٩ –

٠٠٧٩، مذكرة من وزير الزراعة دكتور عثمان علي بدران بشأن إنتاج وتسويق محصول البصل الفتيل الشتوي موسم ١٩٧٥م، بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٧٥م.

([٢٥])البصل السبعيني: أُطلق عليه هذا المُسمى؛ لنضوجه مبكرًا في أوائل مارس، وقد زُرع بمركز أولاد حمزة بمحافظة سوهاج، وقام المزارعون بتسليمه مباشرة لمصنع تجفيف البصل بسوهاج، وذلك بمجمع مستقل بمنطقة أولاد حمزة تحت رقابة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، وقد استمر ذلك منذ عام ١٩٧٤م إلى عام ١٩٨٤م؛ للمزيد راجع: أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٥٤ – ٠٠٧٩، خطاب من عادل البحراوي رئيس مجلس إدارة شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية إلى وكيل الوزارة لشئون مكتب الوزير وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، رقم الصادر ٢٢٧، بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٨٥م؛ المصدر نفسه، خطاب من وكيل الوزارة لشئون مكتب الوزير إلى وكيل الوزارة لشئون مكتب السيد الدكتور وزير الزراعة والأمن الغذائي، رقم الصادر ٢٧٩٦، بتاريخ ٤ أبريل ١٩٨٥م.

([٢٦]) البصل المقور: تركز زراعته في المنيا وأسيوط إلى جانب محافظات بني سويف، وأسيوط وسوهاج، وكان يبدأ موسمه في الثلث الأخير من شهر ديسمبر وحتى مارس من كل عام، ونظرًا لسرعة تلفه، كان يُسلم للتجفيف بمصانع شركة النصر للتجفيف بسوهاج، وبمغاغة ثم بيع الكميات الزائدة محليا في أقرب الأسواق إلى محافظات الإنتاج؛ للمزيد راجع: أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٨-٠٠٧٩، شكوى من عبد الله عبد الحكيم سعد إلى محمد حسني مبارك رئيس الجمهورية، بتاريخ أول أبريل ١٩٨٥م.

([٢٧]) البصل البحيري: تميز بجودة نوعيته، كان يُسوق محليًا مباشرة دون تسويق تعاوني؛ نظرًا لارتفاع تكلفته، واضطرت الدولة لتصديره إلى الدول العربية في عام ١٩٨١م؛ لانخفاض كميات البصل المنزرعة حينئذ، فتم تصدير ٢٧٠٠ طنًا منه؛ للمزيد راجع: أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٥٢ – ٠٠٧٩، لجنة البت في البصل والثوم والبطاطس والفول السوداني، مذكرة من سليمان خليفة جمعة رئيس لجنة البت، رقم الصادر ١٥، بتاريخ ٤ مارس ١٩٨١م.

([٢٨])اختلفت المحافظات التي خضعت لنظام تسويق البصل تعاونيًا من عام إلى آخر، ففي عام ١٩٧٨م شمل تسويق البصل تعاونيًا كل من: المنيا، وأسيوط، وبني سويف، وسوهاج، والفيوم، واستبعدت محافظة قنا؛ لعدم كفاية الكميات المنتجة بها، وفي عام ١٩٨٠م استبعدت محافظة بني سويف من التسويق؛ بناءًا على طلبها، ولقلة الكميات المُوَردة منها، وفي عام ١٩٨١م استبعدت محافظة المنيا من التسويق التعاوني؛ بسبب شدة إصابة إنتاج البصل بالأمراض، وقد استمر ذلك

حتى عام ١٩٨٣م؛ ولذلك خصصت وزارة الزراعة – من خلال اللجنة العليا للتسويق التعاوني – إنتاج محافظة المنيا حينئذ لتغطية احتياجات السوق المحلي، وصناعة التجفيف؛ للمزيد راجع : أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٢١٢٨ – ٠٠٧٩، لجنة البت في البصل الطازج، التقرير النهائي عن الموسم التصديري للبصل الطازج ١٩٧٩م، بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٧٩م؛ المصدر نفسه، لجنة البت في البصل الطازج، مشروع سياسة تصدير البصل الطازج عام ١٩٨٠، بتاريخ ٣ مارس ١٩٨٠م؛ المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٥٢ – ٠٠٧٩، لجنة البت في البصل والثوم والبطاطس والفول السوداني، مذكرة من سليمان خليفة جمعة رئيس لجنة البت، بشأن مشروع سياسة تصدير البصل الطازج موسم ١٩٨١م، بتاريخ فبراير ١٩٨١م؛ المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٥٣ – ٠٠٧٩، مذكرة من سليمان خليفة جمعة رئيس الأمانة الفنية لقطاع التجارة الخارجية إلى السيد الأستاذ وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية مكتب السيد الوزير، رقم الصادر ٢٩٩٤، بتاريخ ٢٧ يونيو ١٩٨٣م.

(٢٩) المصدر نفسه، شعبة التصدير، مذكرة من سليمان خليفة جمعة رئيس الأمانة الفنية لقطاع التجارة الخارجية إلى وكيل وزارة الاقتصاد لشئون مكتب الوزير، رقم الصادر ٤٩٣، بتاريخ ٣١ يناير ١٩٨٢م.

(٣٠) أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٢١٢٩ – ٠٠٧٩، مذكرة للعرض على اللجنة الوزارية للإنتاج بشأن موقف تصدير البصل الطازج والبطاطس عام ١٩٧٥م، بتاريخ أول مايو ١٩٧٥م.

(٣١) شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية: تأسست بمقتضى القرار الجمهوري رقم ١٨٨ لسنة ١٩٦٤م بتاريخ ٦ من يناير ١٩٦٤م، كشركة مساهمة مصرية تابعة للمؤسسة المصرية العامة للتجارة ؛ للعمل في تصدير الحاصلات الزراعية وبالأخص الفول السوداني، والكتان، والسمسم، وغيرها إلى الخارج؛ للمزيد انظر: أرشيف مصلحة الشركات، الكود الأرشيفي ٠١٧٧٢٨–٣٠١٩، رقم المحفظة القديم ١٣٤٢، رقم الملف ٢، بعنوان: النيل لتصدير الحاصلات الزراعية، بتاريخ أكتوبر ١٩٦٣– مارس ١٩٦٥م، ملخص بيانات تأسيس شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية، بتاريخ ٦ يناير ١٩٦٥م.

(٣٢) شركة الوادي لتصدير الحاصلات الزراعية: صدر القرار الجمهوري رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٤م بتأسيسها، ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩ من يوليو ١٩٦٤م؛ كان غرض تأسيسها تصدير الحاصلات الزراعية وبخاصة الخضراوات، والفواكة، ومنتجات الشركة إلى الخارج، وانتشرت فروعها في الإسكندرية، وبورسعيد، والمنيا، إلى جانب مقرها الرئيس بالقاهرة؛ للمزيد انظر: أرشيف

مصلحة الشركات، الكود الأرشيفي ٠١٧٨٠٢-٣٠١٩، رقم المحفظة القديم ١٣٤٣، رقم الملف ٢، بعنوان: شركة الوادي لتصدير الحاصلات الزراعية، بتاريخ يوليو ١٩٦٥- مارس ١٩٧٤م، خطاب من عبد الرحمن عنان رئيس مجلس إدارة شركة الوادي لتصدير الحاصلات الزراعية إلى مدير عام مصلحة الشركات، بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥م.

(٣٣) الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات: أُنشأت بالقرار الجمهوري رقم ١٧٧٠ لسنة ١٩٧١م؛ لممارسة التفتيش على السلع الغذائية والمواد التموينية الواردة إلى مصر، والتي بلغ عددها ٣٦ سلعةً غذائية وتموينية، بالإضافة إلى إصدار تراخيص التصدير وفقا للقواعد، وضم مجلس إدارة الهيئة وكلاء من وزارات: الاقتصاد، والخزانة، والصناعة، والبترول، والاصلاح الزراعي، والتموين، والتجارة الداخلية، ومدير عام كل من مؤسسة التجارة والقطن؛ للمزيد انظر: أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠١٨٨٦ – ٠٠٧٩، رقم الملف ت / خ ٣-١/٣ _ ٥ ، ج٣، تقرير الرقابة حول مشاكل التفتيش الفني والهندسي وآثار التفتيش على اقتصاديات البلاد ومقترحات بشأن التعامل مع هذه المكاتب، مذكرة إيضاحية لمشروع القانون بشأن إنشاء سجل لقيد مكاتب التفتيش والمراجعة من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي الدكتور حامد السايح، بتاريخ نوفمبر ١٩٧٨م؛ وجدي محمود حسين: نشاط التصدير والانماء الاقتصادي بالبلدان النامية مع دراسة خاصة لحالة الاقتصاد المصري، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٣م، ص ٤٧٤.

(٣٤)أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠١٨٨٦ – ٠٠٧٩، مذكرة من صلاح الدين عوض رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات للعرض على السيد الأستاذ الدكتور وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، بشأن البصل الطازج عام ١٩٨٣م (تسويق وتصدير) في ظل المشكلة المثارة حاليا باللجنة العليا لتسويق البصل بوزارة الزراعة، بتاريخ ١٨ مايو ١٩٨٣م.

(٣٥) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٢١٢٩ – ٠٠٧٩، مذكرة بشأن مشاكل إنتاج البصل خلال السنوات الماضية واقتراحات الحلول، وثيقة سبق ذكرها، د.ت.

(٣٦) المصدر نفسه، لجنة البت في البصل الطازج، خطاب من سليمان خليفة جمعة رئيس لجنة البت إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، رقم الوارد ٩٥١/و، بتاريخ أول مارس ١٩٨٣م.

(٣٧) استخرجت الشركة زيت البصل بآلات صُممت وصُنعت محليًا داخل ورش الشركة، وقام الدكتور مصطفى لطفي أستاذ الصناعات الغذائية بكلية الزراعة بمساعدة شركة النصر للتجفيف في تنقية زيت البصل والثوم، وفي التعرف على بعض العملاء الأجانب، وقد حصلت الشركة سنويًا من

صادرات الزيت المستخرج من البصل على إيراد قدره نصف مليون دولار؛ للمزيد انظر: أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٧ -٠٠٧٩، مذكرة من وكيل وزارة التجارة للرقابة والأبحاث، بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٨٢م.

([٣٨])أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٧ -٠٠٧٩، مذكرة مرفوعة من رئيس مجلس إدارة شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ١٧ مايو ١٩٨٣م.

([٣٩]) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٨-٠٠٧٩، مذكرة من صلاح الدين عوض رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات إلى رئيس مجلس إدارة شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية، بشأن الإصابة الحشرية في المجففات (البصل المجفف)، رقم الصادر ١٣٤، بتاريخ ١٣ يناير ١٩٨٤م.

([٤٠]) المصدر نفسه، مذكرة مرفوعة من محمد أحمد عاصم الأمين العام للجنة النقابية لشركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية بمنطقة الإسكندرية والسيد العمراوي رئيس اللجنة النقابية إلى مصطفى السعيد وزير الاقتصاد، بشأن مطالب العمال تكشف عن ضياع أموال الشركة، رقم الصادر ٩٧١، بتاريخ ٤ مارس ١٩٨٤م.

([٤١]) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٨-٠٠٧٩، مذكرة من صلاح الدين عوض رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات إلى رئيس مجلس إدارة شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية، مذكرة سبق ذكرها، بتاريخ ١٣ يناير ١٩٨٤م.

([٤٢]) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٧ -٠٠٧٩، مذكرة مرفوعة من رئيس مجلس إدارة شركة شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ١٧ مايو ١٩٨٣م.

([٤٣]) مصنع النيل: هو أحد مصانع الإسكندرية الخمسة التابعة لشركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية، واشتملت الإسكندرية على مصانع: الحضرة، والنيل، وحجر النواتية، والقباري، وقد تولى حسن جعفر منصب مدير مصنع النيل في ١٩٨١م، ثم كمال عزمي في عام ١٩٨٤م، في حين كان همام أحمد همام مديرًا عام لمصانع شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية بالإسكندرية؛ للمزيد انظر: أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٨-٠٠٧٩، مكتب رئيس مجلس إدارة شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية، محضر اجتماع إدارة الشركة رقم (٥)، بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٨٣م، ص ٢؛ المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٧ -٠٠٧٩، رقم الملف ٢١-١٢/٢، جـ١، بعنوان: شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية، مكاتبات عامة،

وكالة الوزارة للرقابة والأبحاث، مذكرة فى شأن بعض الوقائع المنسوبة إلى السيد/همام أحمد همام مدير عام مصانع شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية بالإسكندرية، بتاريخ ١٢ مارس ١٩٨١م.

(٤٤) المصدر نفسه، مذكرة مرفوعة من محمد أحمد عاصم الأمين العام للجنة النقابية لشركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية بمنطقة الإسكندرية والسيد العمراوي رئيس اللجنة النقابية إلى مصطفى السعيد وزير الاقتصاد، بشأن مطالب العمال تكشف عن ضياع أموال الشركة، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ٤ مارس ١٩٨٤م.

(٤٥) المصدر نفسه، مذكرة من محمد عبد الحميد عمار إلى وزير التجارة الخارجية، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ أول يناير ١٩٨٢م.

(٤٦) المصدر نفسه، خطاب من وكيل الوزارة للبحوث الاقتصادية والإحصاء قطاع التعاون الاقتصادي بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي إلى وكيل وزارة التخطيط رئيس الإدارة المركزية للتجارة والمال، رقم الصادر ٢٤٢٧، بتاريخ أول سبتمبر ١٩٨١م.

(٤٧) كانت محافظة الوادي الجديد تمتلك مصنعًا لتجفيف البلح، وتعبئته، إلا أنها توقفت عن تشغيله؛ لتواضع كفاءته، ومنذ عام ١٩٨١م عرض محافظ الوادي الجديد على شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية قيامها بشراء هذا المصنع؛ للمزيد انظر: أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٧ -٠٠٧٩، خطاب من رئيس مجلس إدارة شركة النصر للتجفيف إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٨٢م.

(٤٨) المصدر نفسه، والوثيقة.

(٤٩) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٥٣ - ٠٠٧٩، رقم الملف ٢١-٣/٤ ج٢، بعنوان قطاع التجارة تصدير البصل، مذكرة من رئيس مجلس إدارة شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية عادل البحراوي إلى السيد الدكتور وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، رقم الصادر ٤٦٦، بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٨٣م.

(٥٠) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٨-٠٠٧٩، محضر اجتماع رقم (٥) لإدارة شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية، بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٨٣م.

(٥١) فؤاد مصطفى محمود: مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٩.

(٥٢) أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٧ -٠٠٧٩، خطاب من رئيس مجلس إدارة شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية عادل البحرواي إلى وكيل أول الوزارة

ومدير الإدارة العامة لمراقبة الحسابات والجهاز المركزي للمحاسبات وقطاع صناعة المواد الغذائية، رقم الصادر ٦٨، بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٨٢م.

([٥٣]) لجان البت السلعية: أُعيد تنظيم قطاع التجارة الخارجية في بداية السنة المالية ١٩٧١/١٩٧٢م، فتم إلغاء المجالس السلعية، وأُعيد العمل بنظام لجان البت، وأنشئت أمانات لها، تمثلت مهمتها في البت في العروض المقدمة للاستيراد أو للتصدير من ناحية ملائمة الكميات، والأسعار، وشروط التعاقد؛ للمزيد راجع: أحمد أحمد جويلي: مرجع سبق ذكره، ص ٥.

([٥٤]) أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٧ -٠٠٧٩، مذكرة مرفوعة من رئيس مجلس إدارة شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ١٧ مايو ١٩٨٣م.

([٥٥]) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٥٤ – ٠٠٧٩، دراسة عن اقتصاديات البصل، وثيقة سبق سبق ذكرها، د.ت، ص ٤٥.

([٥٦]) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٧ -٠٠٧٩، خطاب من رئيس مجلس إدارة شركة النصر للتجفيف، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٨٢م.

([٥٧]) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٨-٠٠٧٩، بلاغ من محمد أحمد عاصم أمين عام اللجنة النقابية ومحاسب السيد العمراوي رئيس اللجنة إلى رئيس مجلس الوزراء، بعنوان: الانحراف والإهمال الجسيم بلغ مداه ولم نجد بالدولة المسئول الذي يحمي المال العام، د.ت.

([٥٨]) وجدي محمود حسين: مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٧٣، ٤٧٤.

([٥٩]) جدول من إعداد الباحث في ضوء التقارير الحكومية التي اطلع عليها.

([*]) هذا المبلغ ثمن خمسة آلاف طن، وليس ثمن الكمية كلها.

([٦٠])أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٧ -٠٠٧٩، مذكرة مرفوعة من رئيس مجلس إدارة شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ١٧ مايو ١٩٨٣م.

([٦١]) محمد جمال ماضي أبوالعزائم: الآثار الاقتصادية للانفتاح الاقتصادي على الزراعة المصرية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الزراعة، ١٩٨٧م، ص ص ١٧٠، ١٧٥.

([٦٢]) منى طعيمه الجرف: مرجع سبق ذكره، ص ح، ٥٢.

([٦٣]) أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٥٤ – ٠٠٧٩، مذكرة من عادل عادل البحراوي رئيس مجلس إدارة شركة النصر للتجفيف، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٨٣م.

([٦٤]) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٨-٠٠٧٩، مذكرة من سليمان خليفة جمعة رئيس مجلس الإدارة، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٨٤م.

([٦٥]) أوروبا الغربية: تشمل الدول كل من: منطقة أمريكا النقدية، المنطقة الإسترلينية، والبلاد غير التابعة لأوروبا الشرقية؛ للمزيد انظر: بنت هانسن وكريم نشاشيبي: أنظمة التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في مصر، ترجمة حسن السيد حسن قنديل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ٧٥.

([٦٦]) أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٥٤ – ٠٠٧٩، مذكرة من عادل عادل البحراوي رئيس مجلس إدارة شركة النصر للتجفيف، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٨٣م.

([٦٧]) المصدر نفسه، دراسة عن اقتصاديات البصل، وثيقة سبق ذكرها، د.ت، ص ٤٣.

([٦٨]) المصدر نفسه، مذكرة من عادل البحراوي رئيس مجلس إدارة شركة النصر للتجفيف، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٨٣م.

([٦٩]) أوروبا الشرقية: تشمل كل من: النمسا، بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، ألمانيا الشرقية، المجر، بولندا، رومانيا، الاتحاد السوفيتي، ويوغوسلافيا، اليونان وتركيا؛ للمزيد انظر: بنت هانسن وكريم نشاشيبي: مرجع سبق ذكره، ص ٧٥.

([٧٠]) أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٧ -٠٠٧٩، مذكرة مرفوعة من رئيس مجلس إدارة شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ١٧ مايو ١٩٨٣م.

([٧١]) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٥٤ – ٠٠٧٩، دراسة عن اقتصاديات البصل، وثيقة سبق سبق ذكرها، د.ت، ص ٤٣.

([٧٢]) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٧ -٠٠٧٩، مذكرة مرفوعة من رئيس مجلس إدارة شركة شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ١٧ مايو ١٩٨٣م.

([٧٣]) انظر الملحق رقم (١).

([٧٤])أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٥٤ – ٠٠٧٩، مذكرة من عادل البحراوي رئيس مجلس إدارة شركة النصر للتجفيف، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٨٣م.

(٧٥) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٨-٠٠٧٩، مذكرة من سليمان خليفة جمعة رئيس مجلس الإدارة إلى وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المشرف على مكتب السيد الدكتور الوزير، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ٧ مايو ١٩٨٥م.

(٧٦) المصدر نفسه، قطاع التصدير، مذكرة من سليمان خليفة جمعة رئيس مجلس إدارة هيئة القطاع العام للتجارة الخارجية إلى وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المشرف على مكتب السيد الدكتور الوزير، رقم الصادر ١٢٤، بتاريخ ٣٠ أبريل ١٩٨٥م.

(٧٧) المصدر نفسه، مذكرة من سليمان خليفة جمعة رئيس مجلس إدارة هيئة القطاع العام للتجارة الخارجية إلى وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المشرف على مكتب السيد الدكتور الوزير، رقم الصادر ١٣٩، بتاريخ ٧ مايو ١٩٨٥م.

(٧٨) المصدر نفسه، البنك المصري لتنمية الصادرات، خطاب من محمد عفت حسن مساعد المدير العام إلى السيد الاستاذ حسين أحمد حسين وكيل أول وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لشئون تنمية الصادرات، رقم الصادر ١٤٨، بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٨٥م.

(٧٩) المصدر نفسه، محضر اجتماع إدارة شركة النصر للتجفيف رقم (٥)، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٨٣م.

(٨٠) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠١٩١٨-٠٠٧٩، رقم الملف ث/غ ٣-٣/١÷٣٧، عنوان الملف: الرقابة الإدارية، مذكرة الرقابة الإدارية بشأن شكوى مكتب مصري وجاويش للتصدير ضد شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية، خطاب من محمد أبوضيف رئيس مكتب مصر للتصدير إلى السيد الاستاذ وزير التجارة، رقم الوارد ٨/٤٩، بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٧٦م.

(٨١) أنتجت محافظة سوهاج حوالي ٨٠ – ٩٠ % من بصل التصدير؛ بسبب إنكماش مساحة المنيا وأسيوط؛ نتيجة انتشار مرض العفن الأبيض، لكن اختلفت المساحة المنزرعة بسوهاج من موسم لآخر، وتراوحت ما بين ١٢ إلى ٢٥ ألف فدان؛ للمزيد انظر: أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٢١٢٩ – ٠٠٧٩، المؤسسة المصرية العامة للتجارة الخارجية، رئيس مجلس الإدارة، موجز المشاكل المحتمل إثارتها والاقتراحات بشأنها، د.ت.

(٨٢) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٥٣ – ٠٠٧٩، شعبة قطاع التصدير، مذكرة من رئيس الأمانة الفنية لهيئة القطاع العام للتجارة الخارجية سليمان خليفة جمعة إلى السيد الأستاذ وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ومستشار الدكتور الوزير، رقم الصادر ١٧٠٢٤، بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٨٥م.

(٨٣) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠١٨٨٦ – ٠٠٧٩، مذكرة من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ١٨ مايو ١٩٨٣م.

(٨٤) مرض العفن الأبيض: يُعد من أخطر الأمراض التي تُصيب البصل في مصر، وتظهر على الأعضاء المختلفة، ويحدث بسبب الفطريات الناقصة، وقد تعرض البصل الشتوي لهذا المرض مع بداية التحول من ري الحياض إلى الري المستديم؛ للمزيد انظر: أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٥٤ – ٠٠٧٩، دراسة عن اقتصاديات البصل، د.ت، ص ٢٩.

(٨٥) كانت الإدارة العامة للتقاوي بوزارة الزراعة تعد ١٠٧٣ أردبًا من تقاوي الحبة السوداء؛ لزراعة حوالي ١٦٠٠٠ فدانًا من المساحة المستهدفة؛ وهي حوالي نصف المساحة، مع تحمل المزراعين لإنتاج التقاوي لبقية المساحة؛ للمزيد انظر: أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠١٩٢٥ – ٠٠٧٩، مذكرة من رئيس هيئة الرقابة الإدارية، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ٩ يناير ١٩٧٧م.

(٨٦) المصدر نفسه والوثيقة.

(٨٧) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٢١٢٨ – ٠٠٧٩، برقية رقم ١٥٠٠، من عبد البديع إبراهيم عثمان إلى السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٧٩م.

(٨٨) المصدر نفسه، مذكرة من الأمانة الفنية للمجلس الأعلى لقطاع التجارة الخارجية رئيس سليمان خليفة جمعة إلى وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لشئون مكتب الوزير، رقم الصادر ١٠٢٢، بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٨٠م.

(٨٩) هدى مجدي السيد: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧٢، ١٧٤.

(٩٠)أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٢١٢٨ – ٠٠٧٩، وكالة الوزارة لتخطيط التجارة الخارجية، الإدارة العامة للسلع الاستهلاكية والزراعية، مذكرة بشأن شكوى زراع البصل بمحافظة أسيوط من ارتفاع تكاليف مقاومة آفات البصل موسم ١٩٧٨/١٩٧٩م، رقم الصادر ٢٤٩، بتاريخ ٦ فبراير ١٩٨٠م.

(٩١) محمد جمال ماضي أبوالعزائم: مرجع سبق ذكره، ص ١٨٠، ١٩٦، ١٩٧.

(٩٢)أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٥٤ – ٠٠٧٩، خطاب من محافظ سوهاج علي ابراهيم علي إلى وزير الدولة للاقتصاد والتجارة الخارجية، رقم الصادر ٣٢٥٣، بتاريخ ٤ أغسطس ١٩٨٤م.

(٩٣) المصدر نفسه، مذكرة من وزير الزراعة، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٧٥م.

(٩٤) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٨-٠٠٧٩، شكوى من عبد الله عبد الحكيم سعد إلى السيد محمد حسني مبارك، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ أول أبريل ١٩٨٥م.

(٩٥) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٢١٢٩ – ٠٠٧٩، مذكرة من وزير الزراعة، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٧٥م.

(٩٦) هدى مجدي السيد: مرجع سبق ذكره، ص ١٨١.

(٩٧)أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٢١٢٩ – ٠٠٧٩، مذكرة بشان إنتاج وتسويق البصل بمحافظة سوهاج، بتاريخ ٢ يوليو ١٩٧٥م.

(٩٨) المصدر نفسه، مذكرة من محمد نبوي إسماعيل مدير مكتب رئيس الوزراء للسيد وزير التجارة، رقم الوارد ٣٦٠١، بتاريخ ٣ يوليو ١٩٧٥م.

(٩٩) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٥٣ – ٠٠٧٩، مذكرة من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، د.ت.

(١٠٠) المصدر نفسه، مذكرة بشأن اقتراح أسعار التسويق التعاوني للبصل الطازج عام ١٩٨٦م، وثيقة سبق ذكرها، ٤ نوفمبر ١٩٨٥م.

(١٠١) المصدر نفسه، خطاب من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية د. محمد سلطان أبو علي إلى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والأمن الغذائي يوسف والي، رقم الصادر ١١٧٢٨، بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٨٥م.

(١٠٢) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٢١٢٨ – ٠٠٧٩، قطاع التجارة الخارجية، مذكرة من د.صالح طولان وكيل الوزارة الأول للعرض على السيد الدكتور الوزير، رقم الوارد ١٩٤٢، بتاريخ ٤ مايو ١٩٨٠م.

(١٠٣) المصدر نفسه، مذكرة من سليمان خليفة جمعة رئيس الأمانة الفنية للمجلس الأعلى لقطاع التجارة الخارجية إلى وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لشئون مكتب الوزير، رقم الصادر ١٠٢٢، بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٨٠م.

(١٠٤) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠١٨٨٦ – ٠٠٧٩، مذكرة من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ١٨ مايو ١٩٨٣م.

(١٠٥) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٥٢ – ٠٠٧٩، شعبة التصدير، مذكرة من سليمان خليفة جمعة رئيس الأمانة الفنية للمجلس الأعلى لقطاع التجارة الخارجية إلى نائب وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، رقم الصادر ٢٩٣٠، بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٨٢م.

(١٠٦) المصدر نفسه، خطاب من سليمان خليفة جمعة رئيس مجلس إدارة الأمانة الفنية للمجلس الأعلى لقطاع التجارة الخارجية إلى السيد الأستاذ الدكتور وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، رقم الصادر ١٩٢٨٤، بتاريخ ٧ نوفمبر١٩٨٥م؛ المصدر نفسه، هيئة القطاع العام للتجارة الخارجية، مذكرة بشأن اقتراح أسعار التسويق التعاوني للبصل الطازج عام ١٩٨٦م، بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٨٥م.

(١٠٧) المصدر نفسه، مذكرة من سليمان خليفة جمعة رئيس الأمانة الفنية للمجلس الأعلى لقطاع التجارة الخارجية إلى نائب وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٨٢م.

(١٠٨) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٥٤ – ٠٠٧٩، شعبة التصدير، خطاب من سليمان خليفة جمعة رئيس مجلس إدارة هيئة القطاع العام للتجارة الخارجية إلى وكيل وزارة الاقتصاد لشئون مكتب الدكتور الوزير، رقم الصادر ١٤٥٠٢، بتاريخ ٢٣ مايو ١٩٨٥م.

(١٠٩) المصدر نفسه، خطاب من رئيس مجلس إدارة شركة النصر للتجفيف، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٨٥م؛ المصدر نفسه، خطاب من وكيل الوزارة لشئون مكتب وزير الاقتصاد، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ٤ أبريل ١٩٨٥م.

(١١٠) المصدر نفسه، خطاب من دكتور يوسف والي وزير الزراعة والأمن الغذائي إلى الدكتور مصطفى كامل السعيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، رقم الصادر ٨٥٣، بتاريخ ١١ مارس ١٩٨٥م.

(١١١) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٥٣ – ٠٠٧٩، مذكرة من رئيس مجلس إدارة شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية عادل البحراوي إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٨٣م.

(١١٢) المصدر نفسه، مذكرة من سليمان خليفة جمعة رئيس الأمانة الفنية للمجلس الأعلى لقطاع التجارة الخارجية إلى وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لشئون مكتب الوزير، رقم الصادر ٥٤، بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٨٣م.

(١١٣) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٨-٠٠٧٩، محضر اجتماع إدارة شركة النصر للتجفيف رقم (٥)، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٨٣م.

(١١٤) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٥٤ – ٠٠٧٩، مذكرة من مصطفى كامل السعيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، للعرض على اللجنة العليا للسياسات والشئون الاقتصادية بشأن خسائر البصل الطازج عام ١٩٨٣م، بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٨٤م.

([115]) المصدر نفسه، مذكرة للعرض على السيد الدكتور الوزير، بتاريخ ١٨ مارس ١٩٨٤م؛ المصدر نفسه، مذكرة من سليمان خليفة جمعة رئيس مجلس إدارة هيئة القطاع العام للتجارة الخارجية إلى وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لشئون مكتب الوزير، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ٣١ يناير ١٩٨٤م.

([116]) المصدر نفسه، خطاب من عادل عبدالباقي وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الإدارية إلى السيد الدكتور مصطفى كامل السعيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، رقم الصادر ٤٦٤٦، بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٨٤م.

([117]) صندوق موازنة الأسعار: أُسس لموازنة أسعار الحاصلات الزراعية بالإسهام في عناصر التكلفة الزراعية؛ لتخفيف العبء عن كاهل المزارعين بالإسهام في تكاليف مقاومة الآفات، وتجهيز التقاوي، وتشكل مجلس إدارته برئاسة وزير الزراعة، وبعضوية كل من: رئيس مجلس إدارة بنك الائتمان الزراعي والتعاوني، ووكلاء وزارات: الزراعة، والمالية، والصناعة، واستصلاح الأراضي، والتموين والاقتصاد؛ للمزيد انظر: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، مركز تنمية الصادرات المصرية: المؤتمر القومي للتصدير – لجنة بحوث تمويل الصادرات، أبريل ١٩٨٥م، ص ص ٧٨، ٧٩.

([118])أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٥٤ – ٠٠٧٩، مذكرة من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات صلاح الدين عوض للعرض على وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، رقم الصادر ٣٩٨، بتاريخ ١١ أبريل ١٩٨٤م.

([119]) جودة عبد الخالق: التعريف بالانفتاح وتطوره، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧.

([120]) أحمد بديع بلبع، عن فلسفة الانفتاح الاقتصادي، ضمن كتاب: الانفتاح الاقتصادي بين الإنتاج والاستهلاك، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية التجارة جامعة المنصورة، المجلد الأول، القاهرة، ٢٤-٢٦ من أبريل ١٩٨٢م، ص ١٩٤.

([121])MERIP Reports, Fall of the House that Nasser Built, Middle East Research and Information Project, Inc.(MERIP), No. 28, May, 1974, PP. 25-26

([122])Wallace, Benjamin B. ; Preferential Tariffs and the Open Door , (The Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 112, Raw Materials and Foodstuffs in the Commercial Policies of Nations, Mar., 1924), P. 211.

(١٢٣)أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٢١١٩-٠٠٧٩، مذكرة من وزير التجارة زكريا محمد توفيق عبد الفتاح لرئيس مجلس الوزراء، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ٦ من نوفمبر ١٩٧٥م.

(١٢٤) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٢١٢٩ – ٠٠٧٩، برقية من شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية إلى السيد وزير التجارة القاهرة، برقم ٩٢٢/٤/٥٩، بتاريخ أغسطس ١٩٧٥م.

(١٢٥) المصدر نفسه، خطاب من محمد ذو الفقار وكيل الوزارة لشئون مكتب الوزير إلى السيد رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتجارة الخارجية، رقم الصادر ٧٦٤٢، بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٧٥م.

(١٢٦) المصدر نفسه، مذكرة من محمد سامي أبو باشا الأمين العام للجنة بت البصل والبطاطس والفول السوداني والثوم والمجففات، وصلاح الدين عوض نائب رئيس اللجنة وسليمان خليفة جمعة رئيس اللجنة، بشأن قرارات لجنة البت بجلستها في ٢٦ أبريل ١٩٨١م، بتاريخ ٩ مايو ١٩٨١م.

(١٢٧) المصدر نفسه، مذكرة للعرض على السيد الدكتور الوزير، د.ت؛ المصدر نفسه، شعبة التصدير، خطاب من سليمان خليفة جمعة رئيس الأمانة الفنية للمجلس الأعلى لقطاع التجارة الخارجية ورئيس لجنة بت البصل إلى وكيل وزارة الاقتصاد لشئون مكتب الوزير، رقم الصادر ٢٠٥٢، بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٨١م.

(١٢٨) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٢١٢٨ – ٠٠٧٩، مذكرة من السيد محمد سرحان محافظ بورسعيد إلى حامد السايح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، رقم الصادر ٤١٠، بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٨٠م

(١٢٩) المصدر نفسه، مذكرة من مدير عام الإدارة العامة للسلع الزراعية والاستهلاكية بقطاع التجارة الخارجية إلى سكرتير عام محافظة بورسعيد، رقم الصادر ٦٣١، بتاريخ ١١ يونيو ١٩٨١م؛ المصدر نفسه، مذكرة من مدير عام الإدارة العامة للسلع الزراعية والاستهلاكية بقطاع التجارة الخارجية إلى مصطفى فهمي مروان رئيس شعبة المصدرين ببورسعيد، رقم الصادر ٦٢٤، بتاريخ ٩ يونيو ١٩٨١م.

(١٣٠) المصدر نفسه، مذكرة هامة وعاجلة من مصطفى فهمي مروان للعرض على رئيس وأعضاء لجنة البت لتصدير البصل في جلسة يوم الأحد ٢٦ أبريل ١٩٨١م، بتاريخ ٢٥ أبريل ١٩٨١م.

(١٣١) المصدر نفسه، شعبة لجنة البت في البصل والبطاطس والفول السوداني، خطاب من سليمان خليفة جمعة رئيس الأمانة الفنية للمجلس الأعلى لقطاع التجارة الخارجية ورئيس لجنة بت البصل إلى وكيل وزارة الاقتصاد لشئون مكتب الوزير، رقم الصادر ٤٢١، بتاريخ ٣١ مايو ١٩٨١م.

(١٣٢) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٥٤ – ٠٠٧٩، هيئة القطاع العام للتجارة الخارجية، مذكرة من سليمان خليفة جمعة رئيس لجنة بت البصل الطازج إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، رقم الصادر ٩٩، بتاريخ ٣ أبريل ١٩٨٤م.

(١٣٣) المصدر نفسه، مذكرة بخصوص شراء ٥٠٠ طن نقضة بصل للتصدير، خطاب من صلاح الدين محمد كامل مرسي إلى السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، رقم الوارد ٢٦٥٧، بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٨٤م؛ المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٥٤ – ٠٠٧٩، شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية، خطاب من فوزي عبد الشهيد المفوض بالإدارة إلى وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لشئون مكتب الوزير، رقم الصادر ١٤٦، بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٨٤م.

(١٣٤) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٥٣ – ٠٠٧٩، شعبة قطاع التصدير، مذكرة من سليمان خليفة جمعة رئيس مجلس إدارة الأمانة الفنية لهيئة القطاع العام للتجارة الخارجية إلى السيد الأستاذ وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ومستشار الدكتور الوزير، رقم الصادر ١٧٠٢٤، بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٨٥م؛ المصدر نفسه، مذكرة للعرض على السيد الدكتور وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٨٥م.

(١٣٥) أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠١٩٢٥ – ٠٠٧٩، رقم الملف القديم ت / خ ٣–١/٣÷٤٤، عنوان الملف: الرقابة الإدارية، مذكرة الرقابة بشأن تناقص المساحة المنزرعة بصلًا وأثر ذلك على تحقيق الهدف المحدد للتصدير، مذكرة من كمال محمد الغر رئيس هيئة الرقابة الإدارية، رقم (٧٧/١٨)، بشأن تناقص المساحة المنزرعة بصلًا وأثر ذلك على تحقيق الهدف المحدد للتصدير، بتاريخ ٩ يناير ١٩٧٧م.

(١٣٦) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٧ –٠٠٧٩، خطاب من عادل البحراوي رئيس مجلس إدارة شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، رقم الصادر ٢٣١، بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٨٢م.

(١٣٧) منى طعيمه الجرف: دور الصادرات المصرية في تنمية الاقتصاد المصري في ضوء التوجهات الاقتصادية الجديدة بعد عام ١٩٧٤، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٥م، ص ص ٥٨، ٤٥.

(١٣٨) هدى مجدي السيد: مرجع سبق ذكره، ص ١٨٣.

(١٣٩) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، مركز تنمية الصادرات المصرية: مصدر سبق ذكره، ص ٧٥ – ٧٧.

(١٤٠)أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٥٢ – ٠٠٧٩، مذكرة من رئيس الأمانة الفنية إلى وكيل وزارة الاقتصاد، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ٣١ يناير ١٩٨٢م.

(١٤١) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٥٤ – ٠٠٧٩، دراسة عن اقتصاديات البصل، وثيقة سبق ذكرها، د.ت، ص ٤٥.

(١٤٢) المصدر نفسه، مذكرة من محمد عبد الحميد عمار إلى وزير التجارة الخارجية، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ أول يناير ١٩٨٢م.

(١٤٣) المصدر نفسه، اللجنة النقابية للعاملين بشركة النصر، مذكرة من رئيس اللجنة النقابية الى السيد السيد وزير الاقتصاد، بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٨٢م.

(١٤٤) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٧ –٠٠٧٩، وكالة الوزارة للرقابة والأبحاث، خطاب من من على عبد الهادي منيب المدير العام للرقابة والأبحاث إلى مصطفى البشبيشي مدير عام مكتب وزير الاقتصاد، بتاريخ ١٦ مارس ١٩٨٢م.

(١٤٥) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٨–٠٠٧٩، شكوى من عبد الله عبد الحكيم سعد إلى محمد حسني مبارك، بتاريخ ٥ يونيو ١٩٨٥م.

(١٤٦) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٨–٠٠٧٩، بلاغ من أمين عام اللجنة النقابية ورئيس اللجنة إلى رئيس مجلس الوزراء، وثيقة سبق ذكرها، د.ت.

(١٤٧) المصدر نفسه، خطاب من أحمد خليفة وكيل الوزارة للرقابة والأبحاث بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية إلى وكيل الوزارة ومستشار الدكتور الوزير، رقم الصادر ١٣٧، بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٨٥م.

(١٤٨) المصدر نفسه، خطاب من د. محمود صلاح الدين حامد وزير المالية إلى مصطفى السعيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، رقم الصادر ٩٩٨، بتاريخ ٢ مارس ١٩٨٤م.

(١٤٩) المصدر نفسه، شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية، مذكرة من عادل البحراوي رئيس مجلس الإدارة إلى وكيل الوزارة لشئون مكتب وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، رقم الصادر ٤٠٧، بتاريخ ١٩ مارس ١٩٨٤م.

(١٥٠) المصدر نفسه، مذكرة من محمد عبد المنعم سرور وكيل أول الوزارة رئيس قطاع البحوث الاقتصادية والإحصاء والمعلومات للعرض على السيد الاستاذ الدكتور الوزير، بشأن طلب شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية إعادة توزيع الاعتمادات الاستثمارية لمشروع الإحلال والتجديد بخطة عام ١٩٨٥/٨٤ بحيث يخصص منه ٢,٥ الف جنيه لوسائل انتقال لاستكمال ثمن شراء سيارة ركوب، بتاريخ ٢٣ مايو ١٩٨٥م.

(١٥١) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٧ -٠٠٧٩، مذكرة من محمد عبد الحميد عمار إلى وزير التجارة الخارجية، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ أول يناير ١٩٨٢م.

(١٥٢) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٧ -٠٠٧٩، مذكرة من وكالة الوزارة للرقابة والأبحاث بشأن بعض الوقائع المنسوبة إلى همام أحمد همام مدير عام مصانع شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية بالإسكندرية، ملحق "أ" المعلومات الواردة من أمن الدولة، رقم الصادر ٢٠٦، بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٨١م.

(١٥٣) المصدر نفسه، مذكرة وكالة الوزارة للرقابة والأبحاث بشأن بعض الوقائع المنسوبة إلى همام أحمد همام مدير عام مصانع شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية بالإسكندرية، بتاريخ ١٢ مارس ١٩٨١م.

(١٥٤) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٨-٠٠٧٩، بلاغ من أمين عام اللجنة النقابية ورئيس اللجنة إلى رئيس مجلس الوزراء، وثيقة سبق ذكرها، د.ت.

(١٥٥) المصدر نفسه، خطاب من رئيس مجلس إدارة شركة النصر للتجفيف، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٨٢م.

(١٥٦) المصدر نفسه، الجهاز المركزى للمحاسبات، قطاع صناعة المواد الغذائية، خطاب من محاسب محاسب محمد صلاح الدين فرج وكيل أول الوزارة مدير الإدارة العامة لمراقبة الحسابات إلى رئيس مجلس الإدارة شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية، رقم الصادر ١٢٣، بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٨٢م.

(١٥٧) المصدر نفسه، مذكرة من رئيس اللجنة النقابية للعاملين بشركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية إلى وكيل النائب العام، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٨٢م.

(١٥٨) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٧ -٠٠٧٩، خطاب من عبد الرحيم الكريمي رئيس قسم مراقبة الجودة بشركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية إلى السيد رئيس اللجنة النقابية للشركة بالإسكندرية، بتاريخ ١١ يناير ١٩٨٢م.

(١٥٩) المصدر نفسه، اللجنة النقابية للعاملين بشركة النصر، مذكرة من عبد الحكيم الشوربجي مطاوع رئيس اللجنة النقابية للعاملين بشركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية إلى وكيل النائب العام، بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٨٢م.

(١٦٠) المصدر نفسه، خطاب من رئيس قسم مراقبة الجودة إلى السيد رئيس اللجنة النقابية للشركة بالإسكندرية، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ١١ يناير ١٩٨٢م.

(١٦١) المصدر نفسه، والوثيقة.

(١٦٢) المصدر نفسه، مذكرة من رئيس هيئة الرقابة الإدارية إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٨٤م.

(١٦٣) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٥٣ – ٠٠٧٩، مذكرة من عادل البحراوي رئيس مجلس الإدارة إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٨٣م.

(١٦٤) المصدر نفسه، مذكرة من عادل البحراوي رئيس مجلس إدارة شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٨٣م.

(١٦٥) المصدر نفسه، مذكرة من رئيس مجلس إدارة شركة النصر للتجفيف إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٨٣م.

(١٦٦) أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٨-٠٠٧٩، رقم الملف ٢١-٢/ ١٢ ج٢ اقتصاد، عنوان الملف: شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية، مكاتبات عامة، مذكرة من سليمان خليفة جمعة رئيس مجلس إدارة هيئة القطاع العام للتجارة الخارجية، بشأن تعويض مستوردي البصل المجفف عن الرسائل المصدرة إليهم وبها إصابات حشرية، بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٨٤م.

(١٦٧) كانت شركة النصر للتجفيف تتكلف في حالة إرجاع البضاعة دفع نولون البضاعة المصابة في الذهاب والعودة، والتخزين هناك، وضرورة معالجة الشركة لهذه الرسائل بعد عودتها، بولتخلص من العبوات القديمة، ووضعها في عبوات جديدة، وإعادة التجفيف، بجانب الفقد أثناء إعادة التجهيز، فضلًا عن انخفاض رتبة البصل بعد المعالجة؛ للمزيد انظر: المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٥٤ – ٠٠٧٩، مذكرة من عادل البحراوي رئيس مجلس إدارة شركة النصر للتجفيف، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٨٣م.

(١٦٨) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٥٤ – ٠٠٧٩، مذكرة من عادل البحراوي رئيس مجلس إدارة شركة النصر للتجفيف، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٨٣م.

(١٦٩) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٨-٠٠٧٩، مذكرة من صلاح الدين عوض رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات إلى رئيس مجلس إدارة شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية، مذكرة سبق ذكرها، بتاريخ ١٣ يناير ١٩٨٤م.

(١٧٠) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٨-٠٠٧٩، مذكرة من صلاح الدين عوض رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات إلى وكيل الوزارة لشئون مكتب الوزير، رقم الصادر ١٤٠، بتاريخ أول فبراير ١٩٨٤م.

([١٧١]) المصدر نفسه، مذكرة مرفوعة للعرض على وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، بتاريخ فبراير ١٩٨٤م؛ المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٥٤ – ٠٠٧٩، مذكرة من عادل البحراوي رئيس مجلس إدارة شركة النصر للتجفيف، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٨٣م.

([١٧٢]) المصدر نفسه، مذكرة من عادل البحراوي رئيس مجلس إدارة شركة النصر للتجفيف، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٨٣م.

([١٧٣]) المصدر نفسه، محضر اجتماع إدارة شركة النصر للتجفيف رقم (٥)، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٨٣م.

([١٧٤]) المصدر نفسه، مذكرة مرفوعة من الأمين العام للجنة النقابية ورئيس اللجنة النقابية إلى مصطفى السعيد وزير الاقتصاد، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ٤ مارس ١٩٨٤م.

([١٧٥]) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٢١٢٨ – ٠٠٧٩، الإدارة العامة للسلع الزراعية والاستهلاكية، مذكرة من حسين أحمد حسين وكيل وزارة الاقتصاد لشئون التجارة الخارجية إلى وكيل الوزارة لشئون مكتب الوزير، رقم الصادر ١٠٧٠، بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٧٩م.

([١٧٦]) لجنة التسويات والتعويضات: كانت تابعة للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، تشكلت بقرار من وزير الاقتصاد رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٢م؛ لبحث شكاوى المستوردين ومبالغ التعويضات المطلوبة، وإقرار خصمها كلها، أو جزء منها، مع تحمل المصدر التعويض؛ بناءًا على طلبه؛ للحفاظ على العلاقة التجارية، تشكلت برئاسة رئيس مجلس الإدارة وعضوية كل من: مراقبة النقد، والرقابة الصناعية، وصندوق دعم الغزل، وهيئة قطاع التجارة، ووزارة الزراعة، والتمثيل التجاري، وممثلي الهيئة، للمزيد انظر: المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٨–٠٠٧٩، مذكرة من صلاح الدين عوض رئيس مجلس الإدارة إلى وكيل الوزارة لشئون مكتب الوزير، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ أول فبراير ١٩٨٤م.

([١٧٧]) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٨–٠٠٧٩، مذكرة من سليمان خليفة جمعة رئيس مجلس الإدارة، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٨٤م.

([١٧٨]) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٨–٠٠٧٩، مذكرة من سليمان خليفة جمعة رئيس مجلس إدارة هيئة القطاع العام للتجارة الخارجية إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، صادر رقم ٣٣٩، بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٨٤م.

([١٧٩]) المصدر نفسه، مذكرة من سليمان خليفة جمعة رئيس مجلس الإدارة، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٨٤م.

(١٨٠) أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٨-٠٠٧٩، مذكرة من سليمان خليفة جمعة رئيس مجلس الإدارة، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٨٤م.

(١٨١) إدارة التمثيل التجاري: تُعد أحد أقسام وزارة الخارجية، وعملت هذه الإدارة بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة، وكان من أهم نشاطها تنمية الصادرات المصرية، بجمع البيانات عن المنتجين أو المصدرين، والاتصال بالوكلاء التجاريين؛ للمزيد انظر: فؤاد مصطفى محمود: مرجع سبق ذكره، ص ٤٢٢.

(١٨٢)أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٨-٠٠٧٩، مذكرة من سليمان خليفة جمعة رئيس مجلس الإدارة، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٨٤م؛ المصدر نفسه، مذكرة من سليمان خليفة جمعة رئيس مجلس الإدارة، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٨٤م.

(١٨٣) المصدر نفسه، مذكرة من سليمان خليفة جمعة رئيس مجلس الإدارة، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٨٤م.

(١٨٤) كان المخزن العام لشركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية يقع بمنطقة محرم بك بالإسكندرية، وشغل مساحة قدرها ١٦ فدانًا، كان يتم تجميع إنتاج الشركة به؛ تمهيدًا لتصديره خارجيًا، أو لتسويقه داخليًا؛ للمزيد انظر: المصدر نفسه، مذكرة من رئيس هيئة الرقابة الإدارية إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٨٤م.

(١٨٥) المصدر نفسه، مذكرة من رئيس هيئة الرقابة الإدارية إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، وثيقة سبق ذكرها، بتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٨٤م.

(١٨٦) المصدر نفسه، بلاغ أمين عام اللجنة النقابية ورئيس اللجنة إلى رئيس مجلس الوزراء، وثيقة سبق ذكرها، د.ت.

(١٨٧) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٨-٠٠٧٩، مذكرة من د.حسن محمد جعفر مدير إدارة البحوث والجودة والرقابة على الشحنات إلى السيد مدير عام الإنتاج ومراقبة الجودة، بتاريخ ٥ مارس ١٩٨٤م.

(١٨٨) المصدر نفسه، شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية، اللجنة النقابية – منطقة الإسكندرية، مذكرة من محمد أحمد عاصم أمين عام اللجنة والسيد العمراوي رئيس اللجنة النقابية إلى مصطفى السعيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، رقم الوارد ١٢٩٤، بتاريخ ١٩ مارس ١٩٨٤م.

(١٨٩) المصدر نفسه، بلاغ إلى السيد الأستاذ رئيس مجلس الوزراء، د.ت.

(١٩٠) المصدر نفسه، بلاغ من عبدالله عبد الحكيم سعد إلى محمد حسني مبارك رئيس الجمهورية، بتاريخ ٢٨ أبريل ١٩٨٤م.

قائمة المصادر والمراجع

أولا – الوثائق غير المنشورة:

١ – أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية:

- الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٥٢ – ٠٠٧٩، رقم الملف ٢١-٤/٣، اقتصاد، بعنوان: (تصدير البصل، بتاريخ ٢٧ من فبراير ١٩٨١م إلى ٨ من يونيو ١٩٨٥م).
- الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٥٣ – ٠٠٧٩، رقم الملف ٢١-٤/٣ ج٢، بعنوان: (قطاع التجارة تصدير البصل).
- الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٥٤ – ٠٠٧٩، رقم الملف ٢١ – ٤/٣، ج ٣، بعنوان: (تصدير البصل، بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٨٣م إلى ١١ يناير ١٩٨٤م).

- الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٧ -٠٠٧٩، رقم الملف ٢١-٢/١٢، ج١، بعنوان: (شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية، مكاتبات عامة).
- الكود الأرشيفي ٠٠٥٣٥٨-٠٠٧٩، رقم الملف ٢١-٢/ ١٢، ج ٢، بعنوان: (شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية، مكاتبات عامة).
- الكود الأرشيفي ٠٠١٩١٨-٠٠٧٩، رقم الملف ث/غ ٣-٣/١÷٣٧، بعنوان: (الرقابة الإدارية، مذكرة الرقابة الإدارية بشأن شكوى مكتب مصري وجاويش للتصدير ضد شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية).
- الكود الأرشيفي ٠٠١٩٢٥ – ٠٠٧٩، رقم الملف القديم ت / خ ٣-٣/١÷٤٤، بعنوان:(الرقابة الإدارية، مذكرة الرقابة بشأن تناقص المساحة المنزرعة بصلًا وأثر ذلك على تحقيق الهدف المحدد للتصدير).
- الكود الأرشيفي ٠٠٢١٢٨ – ٠٠٧٩، رقم الملف ت/خ ٦-٣/٤ ج٤، بعنوان: (قطاع التجارة تصدير البصل، بتاريخ ٩ من مايو ١٩٧٩م إلى ١٠ من يونيو ١٩٨١م).
- الكود الأرشيفي ٠٠٢١٢٩ – ٠٠٧٩، رقم الملف ت/ خ ٦-٤/ ٣، بعنوان: (مشاكل إنتاج وتسويق البصل، بتاريخ ١٩ من يوليو ١٩٧٥ إلى ١٨ من ديسمبر ١٩٧٥م).
- الكود الأرشيفي ٠٠١٨٨٦ – ٠٠٧٩، رقم الملف ت / خ ٣-٣/١_ ٥، ج٣، بعنوان: (تقرير الرقابة حول مشاكل التفتيش الفني والهندسي وآثار التفتيش على اقتصاديات البلاد ومقترحات بشأن التعامل مع هذه المكاتب).

٢ - أرشيف مصلحة الشركات:

- الكود الأرشيفي ٠١٧٠٢٣ – ٣٠١٩، رقم المحفظة القديم ١٢٨٥، رقم الملف القديم ١/٧٢٤/١٨٢، بعنوان: (شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية بسوهاج، التاريخ من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٤م).
- الكود الأرشيفي ٠١٧٠٢٤ – ٣٠١٩، رقم المحفظة القديم ١٢٨٥، رقم الملف ٣/٧٢٤/١٨٢، بعنوان: (شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية بسوهاج).
- الكود الأرشيفي ٠٠٨٧٤٦-٣٠١٩، رقم المحفظة القديم ٦٢٢، رقم الملف ١٨٨ – ٦٤/٢١، بعنوان: (إسكندرية للتجفيف شركة مساهمة تحت التأسيس، بتاريخ أول نوفمبر ١٩٦٤م).
- الكود الأرشيفي ٠١٧٧٢٨-٣٠١٩، رقم المحفظة القديم ١٣٤٢، رقم الملف ٢، بعنوان:(النيل لتصدير الحاصلات الزراعية، بتاريخ أكتوبر ١٩٦٣- مارس ١٩٦٥م).

- الكود الأرشيفي ٠١٧٨٠٢-٣٠١٩، رقم المحفظة القديم ١٣٤٣، رقم الملف ٢، بعنوان: (شركة الوادي لتصدير الحاصلات الزراعية، بتاريخ يوليو ١٩٦٥- مارس ١٩٧٤م).

ثانيًا -المصادر المنشورة:

- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، مركز تنمية الصادرات المصرية: المؤتمر القومي للتصدير- لجنة بحوث تمويل الصادرات، أبريل ١٩٨٥م.
- مضابط مجلس الشعب، الفصل التشريعي الأول، دور الانعقاد العادي الخامس، مشروع الموازنة، بتاريخ ٩ من ديسمبر ١٩٧٥م.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، موقف الانفتاح الاقتصادي في جمهورية مصر العربية حتى ٣١ من ديسمبر ١٩٨٣م، القاهرة، مطابع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٨٥م.

ثالثًا- المراجع:

- أحمد أحمد جويلي وأخرون: مشكلة الصادرات المصرية من الخضر والفاكهة مشروع بحث لتنمية صادراتها حالة الطماطم الطازجة، شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية، د.ن، ديسمبر ١٩٧٢م.
- أحمد بديع بلبع، عن فلسفة الانفتاح الاقتصادي، ضمن كتاب: الانفتاح الاقتصادي بين الإنتاج والاستهلاك، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية التجارة جامعة المنصورة، المجلد الأول، القاهرة، ٢٤-٢٦ من أبريل ١٩٨٢م.
- بنت هانسن وكريم نشاشيبي: أنظمة التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في مصر، ترجمة حسن السيد حسن قنديل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨م.
- جودة عبد الخالق، التعريف بالإنفتاح وتطوره، ضمن كتاب: الانفتاح الجذور، والحصاد، والمستقبل، القاهرة، المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢م.
- فؤاد مصطفى محمود: التصدير والاستيراد علميا وعمليا، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٤م.
- محمد جمال ماضي أبوالعزائم: الآثار الاقتصادية للانفتاح الاقتصادي على الزراعة المصرية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الزراعة، ١٩٨٧م.

- منى طعيمه الجرف: دور الصادرات المصرية في تنمية الاقتصاد المصري في ضوء التوجهات الاقتصادية الجديدة بعد عام ١٩٧٤، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٥م.
- هدى مجدي السيد: هيكل الحماية وأثره على التجارة الخارجية (دراسة تطبيقية على مصر خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٠)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧م.
- وجدي محمود حسين: نشاط التصدير والانماء الاقتصادي بالبلدان النامية مع دراسة خاصة لحالة الاقتصاد المصري، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٣م.

- MERIP Reports, Fall of the House that Nasser Built, Middle East Research and Information Project, Inc.(MERIP), No. 28, May, 1974.
- Wallace, Benjamin B. ; Preferential Tariffs and the Open Door , (The Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 112, Raw Materials and Foodstuffs in the Commercial Policies of Nations, Mar., 1924).